



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلعاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية

قسم علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية

من اعداد الطالبان: قناوي آسيا وبلوعزاني هاجر

تحت عنوان

السياسة النقدية ومظاهر التضخم في الاقتصاد الجزائري
دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1990-2023

	رئيسا	د. قديد ياقوت
	مشرفا	أ.د ادريس أميرة
	مناقشا	د. زناقي سيد أحمد

السنة الجامعية: 2023-2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

لا باليأس إذا اللهم نجحنا ولا تجعلنا نصاب بالغرور إذا
أخفنا وذكرنا

إن الإخفاق هو صورة التجربة الأولى التي تسبق النجاح

اللهم:

إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ عزتنا

إذا أعطيتنا مالا فلا تأخذ سعادتنا

إذا أعطيتنا قوة فلا تأخذ عقولنا



قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووقفنا إلى إنجاز هذا العمل، نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى الوالدين الكريمين

وجميع الإخوة والأخوات الذين كانوا لنا العون والسند،

توجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرفة

"ادريس أميرة" لمساعدتها لنا وإشرافها على إنجاز هذا العمل.

وإلى جميع الأساتذة الذين لم يخلوا علينا بمساعدتهم ونصائحهم وتوجيهاتهم

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل

ما واجهنا من صعوبات.

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي أمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي على قلبي أطل الله في عمره؛ إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعيتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، و تبعثني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي.

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم « الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

أسبيا



إهداء

أهدي مذكرة التخرج هذه إلى أسرتي وأصدقائي الأعزاء الذين دعموني
وشجعوني طوال فترة دراستي.

تلك المذكرة تمثل العمل الشاق والجهد المستمر والتفاني الذي قمت به
لتحقيق هذا الإنجاز.

أشكركم على كل الدعم والتشجيع، وأتمنى أن يكون هذا الإنجاز هو
بداية لمستقبل مشرق وناجح

هاجر

The background features a light beige color with scattered gold leaf patterns, including branches with leaves and small buds. A prominent gold-colored frame in the shape of a house with a gabled roof is centered on the page. The text is positioned within the white space of the house's body.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجدول
	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية	
2	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
2	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
2	المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية
3	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية
4	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
4	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية التقليدية
10	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية
12	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
الفصل الثاني الإطار النظري للتضخم	
18	المبحث الأول: ماهية التضخم
18	المطلب الأول: مفهوم التضخم
19	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
26	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم واجراءات مكافحته
29	المبحث الثالث: استهداف التضخم
29	المطلب الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم
30	المطلب الثاني: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم
الفصل الثالث السياسة النقدية والتضخم في الجزائر-دراسة تحليلية 1990-2023	
34	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر
34	المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري
39	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
41	المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر
41	المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

قائمة المحتويات

43	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر
44	المبحث الثاني: تحليل علاقة السياسة النقدية بالتضخم
45	المطلب الأول: الكتلة النقدية والتضخم
46	المطلب الثاني: الانفتاح التجاري والتضخم:
47	المطلب الثالث: الإنفاق العام والتضخم:
49	المطلب الرابع: حجم القروض والتضخم
50	المطلب الخامس: نصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم
52	الخاتمة العامة
57	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأنتكال

الصفحة	العنوان
16	الشكل رقم (1-1): المربع السحري كالدور
45	الشكل رقم (1-3) تطور الكتلة النقدية مع معدل التضخم خلال الفترة 1990-2023
46	الشكل رقم (2-3) تطور الإنفاق العام مع معدل التضخم خلال الفترة 1990-2023
47	الشكل رقم (3-3) تطور الانفتاح التجاري مع معدل التضخم خلال الفترة 1990-2023
49	الشكل رقم (4-3) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2023
50	الشكل رقم (5-3) تطور حجم القروض من الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2023

قائمة المحتويات



المقدمة العامّة

1. توطئة:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة حسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها. لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

وحتى تلعب السياسة النقدية دورها بنجاح وتحقق أهدافها النهائية، يتوجب على السلطات النقدية بناء استراتيجية سليمة ومتينة تعتمد على توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أهدافها النهائية، مع إخضاعها لضوابط ومعايير محكمة حتى لا تحيد عن تحقيق هذه الأهداف، إلى جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من أداء دورها بنجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهرية في معالجة الاختلالات الاقتصادية من بينها الحد من مشكلة التضخم الذي هو ظاهرة متعددة الأسباب منها ما هو داخلي متمثل أساسا في الارتفاع في مستوى الانفاق، الكتلة النقدية، الأجور وغيرها، ومنها ما هو خارجي متمثل في الواردات متغيرات سعر الصرف وكذلك المديونية الخارجية.

من خلال تدخلها بإجراءاتها وأدواتها المسيرة للوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد وإمكانياته.

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلا عن معدلات تضخم متذبذبة، كذلك أن الارتفاع في الأسعار يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية و يؤثر أيضا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدودة، لهذا لا بد من ضمان استقرار الأسعار وتجنب التضخم والانكماش، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضا على أسعار الفائدة التي

المقدمة العامة

من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للمواد المالية وإحداث أزمة الكساد بعد أزمة التضخم المالي القطاعي. وفي الجزائر بدأت السياسة النقدية تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض (10-90) المعدل والمتسم بالأمر (11-03) واللذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومن أجل مساندة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات.

فالجزائر كباقي الدول تعاني من ظاهرة التضخم الذي يعود ارتفاعه إلى أسباب مختلفة تتمثل في الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الصحية وتدهور قيمة الدينار الناتج عن تخفيض قيمته منذ 2020 وإلى غاية السنة الجارية وكذلك التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والمواد في الدول التي تعتبر البلدان المصدرة للسلع إلى الجزائر سواء السلع الجاهزة أو المواد الأولية الموجهة إلى المصانع والتي تسبب في رفع تكلفة إنتاجها وزيادة في سعرها في السوق. وطبع النقود الذي أدى إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار. بحيث ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى ضعف وتراجع القدرة الشرائية للأجور ويستمر الارتفاع المسجل في معدل التضخم بفعل ارتفاع الأسعار الذي له علاقة مباشرة بارتفاع أسعار الطاقة.

وانطلاقا مما سبق جاءت هذه الدراسة لمحاولة البحث والتطرق الى ما تعانيه الجزائر خصوصا في الآونة الأخيرة من خلال بلوته في السؤال التالي:

ما هي العلاقة التي تربط بين كل من السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية يجب الاجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

ما هي العلاقة التي تربط بين كل من الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر؟

ما هي العلاقة التي تربط بين كل من الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم في الجزائر؟

ما هي العلاقة التي تربط بين كل من الانفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر؟

ما هي العلاقة التي تربط بين كل من حجم القروض ومعدلات التضخم في الجزائر؟

ما هي العلاقة التي تربط بين كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدلات التضخم في الجزائر؟

2. فرضية الدراسة

تتناول الدراسة موضوعا تناوله العديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين فهو لا يعتبر حديثا ولكنه أصبح بمثابة خطر يهدد العديد من الدول خاصة في الآونة الاخيرة والمتمثل في العلاقة بين كل من السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، لتسهيل الإجابة تم التطرق إلى الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة تربط بين كل من الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر؟
2. لا توجد علاقة تربط بين كل من الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم في الجزائر؟
3. لا توجد علاقة تربط بين كل من الانفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر؟
4. لا توجد علاقة تربط بين كل من حجم القروض ومعدلات التضخم في الجزائر؟
5. لا توجد علاقة تربط بين كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدلات التضخم في الجزائر؟
6. لا لا توجد علاقة تربط بين كل من السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر.
7. تعتبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من أجل تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

8. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- دراسة ظاهرة التضخم والتعرض للأسباب المنشئة لها بالجزائر.
- دراسة العلاقة التي تربط بين كل من أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر
- دراسة فعالية السياسة النقدية من خلال استهداف التضخم

9. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع خاص بوحدة من أهم السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها بصورة سليمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ألا وهي السياسة النقدية التي تهدف إلى الحد من المشاكل الاقتصادية، وهي معالجة ظاهرة التضخم، تحقيق معدل نمو اقتصادي، تحقيق عمالة كاملة، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار أسعار الصرف، وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولعل نجاح السياسة النقدية المبنية على سياسة استهداف التضخم تعمل على تحقيق معدلات تضخم منخفضة ودعم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الوصول إلى معدلات نمو عالية، من خلال تقديم

المقدمة العامة

دراسة تحليلية يتم التطرق من خلالها الى العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990-2023.

10. أسباب اختيار الموضوع :

تعود مبررات اختيار الموضوع إلى:

- ✓ محاولة القيام بدراسة تحليلية لواقع وحالة الاقتصاد الجزائري
- ✓ الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
- ✓ محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الكبح من ظاهرة التضخم.

11. حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الإطار المكاني الذي يتمثل في الاقتصاد الجزائري حيث تقتصر الدراسة على معرفة السياسة النقدية والتضخم في الجزائر بصفة عامة، أما الحدود الزمانية فهي تركز على الفترة (1990-2023).

12. المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي خاصة في عرض الإطار النظري ويمكن اعتبار هذا الوصف الذي سيكون وفق تسلسل زمني الذي يحدد معالم البحث خاصة في الجانب التطبيقي وفي ظل توفر الإحصائيات فيما يخص المتغيرات المدروسة كان لا بد من تحليلها وفقا لنماذج قياسية حديثة لمحاولة فهم ومعالجة الموضوع.

13. الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة بين العربية والاجنبية في تقييم العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، وبناء على ذلك سيتم التطرق الى هذه الدراسات بنوع من التفصيل كالآتي:

الدراسات العربية:

1. دراسة (حر فاطمة الزهرة وضيف فضيل البشير، 2022):¹

أثر السياسة النقدية على التضخم بالجزائر (1995-2022)

هدفت هذه الدراسة معرفة أثر السياسة النقدية على التضخم بالجزائر خلال الفترة 1995-2022. وقد تم استخدام المتغيرات (المعروض النقدي-سعر الصرف-سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة اما المتغير التابع فتمثل في التضخم وقد تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL لإيجاد العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الامدين القصير والطويل. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، كما دلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير موجب ومعنوي للمعروض النقدي على التضخم في المدى الطويل، وأثر موجب غير معنوي لسعر الصرف على التضخم وفي الاخير تأثير سلبي ومعنوي لسعر الفائدة على التضخم.

2. دراسة (شرف نصيرة وروشو عبد القادر، 2022)²

أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية الفترة 1990-2021

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2021 حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL في تقدير العلاقة طويلة الأجل بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة نسبيا في التأثير على التضخم ويرجع ذلك أساسا الى الاعتماد على الاصدار النقدي من أجل تغطية العجز في الميزانية العامة دون مقابل للكتلة النقدية، كما أن التضخم في الجزائر عبارة عن تضخم هيكلية ناتج عن عوامل غير نقدية مثل تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وانتشار السوق الموازية.

¹ حر فاطمة الزهرة، وضيف فضيل البشير، أثر السياسة النقدية على التضخم بالجزائر (1995-2022)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ص108.

³ شرف نصيرة وروشو عبد القادر، "أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية الفترة 1990-2021"، مجلة اقتصاديات

شمال افريقيا، ص441-458.

المقدمة العامة

3. دراسة (يوسفي رقية وداد و بونوة سكينه، 2022)³

سياسة استهداف التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية الفترة (2021-1990)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الجوانب النظرية لسياسة استهداف التضخم وواقع تطبيقها في الجزائر والتحديات التي واجهتها، واطهار العلاقة والاثار بين معدلات التضخم والتغير النسبي السنوي للكتلة النقدية من خلال استخدام البرامج الاحصائية التي تكمن في برنامج Eviews 10 باستخدام منهجية نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج. وأشارت نتائج الدراسة إلى: وجود علاقة عكسية بين التغيرات في الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

4. دراسة (حليبي وهيبه وطالب دليلة و عدة فاروق، 2020)⁴

دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2019

تهدف هذه الدراسة الى تقييم فعالية السياسة النقدية لمعالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بمعطيات سنوية حيث تم القيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أربع متغيرات وهي معدل التضخم ومعدل اعادة الخصم وسعر الصرف الحقيقي من خلال استخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية. واطهرت النتائج ان هناك أثر نسبي للسياسة النقدية على معدل التضخم، وهذا لأن التضخم في الجزائر ليس فقط تضخم نقدي وانما يرجع لأسباب هيكلية كتضخم الانتاجية والتضخم المستورد.

5. دراسة (دين مختارية، 2022)⁵

دراسة قياسية لمدي تأثير الادوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في إطار سياسة استهداف التضخم بالجزائر (2021-1990)

هدفت هذه الدراسة الى توضيح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم وامكانية تطبيق هذه الاخيرة بفعالية في الجزائر مع تحديد المدى الذي يمكن ان تؤثر فيه ادوات السياسة النقدية المستخدمة على معدل التضخم، خلال الفترة 1990-2021 وهذا باستخدام نماذج ARDL.

³ يوسفي رقية وداد، بونوة سكينه. "سياسة استهداف التضخم في الجزائر (2001-2021)", المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة المجلد 16 (02) 2022.

⁴ حليبي وهيبه وطالب دليلة و عدة فاروق، "دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2019"، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، ص 507-526.

⁵ دين مختارية تأثير الادوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في اطار سياسة استهداف التضخم بالجزائر (1990-2021)، المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، ص 235-252.

المقدمة العامة

وتوصلت الدراسة الى ان فعالية سياسة استهداف التضخم تكمن في مدى توفر الشروط الضرورية عند تطبيقها لتحقيق النتائج المرجوة منها. وان هناك علاقة تزامنية متكاملة على المدى الطويل بين ادوات السياسة النقدية المستخدمة ومعدل التضخم. أي وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في المدى الطويل ووجود علاقة طردية بين العرض النقدي او الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الاجل الطويل. ووجود علاقة طردية بين معدل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم على المدى الطويل. ووجود علاقة طردية بين معدل الفائدة ومعدل التضخم على المدى القصير والطويل.

الدراسات الاجنبية:

1. دراسة (Sharaf Nasira. Rosho Abdel Qader ;2022) ⁶

L'impact de la politique monétaire sur l'inflation en Algérie-une étude classique sur la période 1990-2021

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2021 حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL في تقدير العلاقة طويلة الأجل بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة نسبياً في التأثير على التضخم ويرجع ذلك أساساً إلى الاعتماد على الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز في الميزانية العامة دون مقابل للكتلة النقدية، كما أن التضخم في الجزائر عبارة عن تضخم هيكلية ناتج عن عوامل غير نقدية مثل تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وانتشار السوق الموازية.

2. دراسة: Sofiane Khadir et Ali Masaoudi 2021 ⁷

Politique monétaire et politique de ciblage de l'inflation-une étude économétrique du cas de l'Algérie pour la période 1990-2020.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فاعلية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك من خلال توضيح الجوانب النظرية لكل من السياسة النقدية وسياسة

⁶ Sharaf Nasira. Rosho Abdel Qader, L'impact de la politique monétaire sur l'inflation en Algérie-une étude classique sur la période 1990-2021, Journal économique de l'Afrique du Nord, Pages 441-458.

⁷ Sofiane khadir et Ali masaoudi, Politique monétaire et politique de ciblage de l'inflation-une étude économétrique du cas de l'Algérie pour la période 1990-2020, Revue Internationale d'Economie et de stratégies d'entreprise, Page 49-64.

المقدمة العامة

استهدف التضخم للتعريف بعمومياتها ثم القيام بإجراء دراسة معيارية لهذه الفترة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL.

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لنسبة إعادة الخصم على معدل التضخم على المدى الطويل والقصير، ووجود تأثير ايجابي وغير معنوي لعامل نمو عرض النقود بالمعنى الواسع على معدل التضخم في البلاد على المدى الطويل والقصير.

3. دراسة : Iméne Laourari, Mustapha Abderrahim 2022⁸

Inflation Dynamics and Determinants in Algeria :An Empirical Investigation *une étude classique sur la période 2011-2021*

هدفت هذه الدراسة الى محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL. يسمح هذا النهج بفحص الفترات الزمنية الموزعة.

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الامد بين التضخم من ناحية والمعروض النقدي وسعر الصرف الفعلي الاسمي ومؤشر اسعار الواردات والانفاق العام من ناحية اخرى ، باستخدام البيانات الشهرية.

تظهر نتائج التقدير ان المعروض النقدي ومؤشر اسعار الواردات وسعر الصرف الفعلي الاسمي تحدد التغيرات التضخمية في الامد البعيد. علاوة على ذلك يظهر تحليل المساهمات السنوية لكل متغير في التضخم ان محدداته الرئيسية هي المعروض النقدي ومؤشر اسعار الواردات بمتوسط مساهمة في التضخم بنسبة 91 في المائة.

14. الاضافة الجديدة:

ركزت هذه الدراسة على الدراسة القياسية لموضوع السياسة النقدية والتضخم التي فقدت في الدراسات السابقة، كما غطت هذه الدراسة السنوات 1990-2023 التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات جذرية على مستوى قطاعها المالي والمصرفي.

⁸ Iméne Laourari , Mustapha Abderrahim , Inflation Dynamics and Determinants in Algéria: An Empirical Investigation, Washington DC: World Bank Group ,2022.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعد السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية للتحكم في سير النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، الناتج والدخل... الخ.

كما تساهم السياسة النقدية من خلال إدارة وتفعيل أدواتها من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي) باعتبارها أداة فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، حيث يسعى من خلالها إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية التقليدية

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم فروع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة الاختلالات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار النقدي والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت التعريفات حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى وكيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فعال للدورة المالية وتنظيم الكتلة النقدية، وفيما يلي نذكر التعاريف التالية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.¹ والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة، وتمنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.

كما يمكن تعريفها على أنها هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الأمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.² انطلاقاً من التعريفات السابقة تستنتج بأن السياسة النقدية هي سياسة يتبعها البنك المركزي للحفاظ على المعروض النقدي والاستقرار الاقتصادي والحفاظ على معدلات البطالة والتضخم.

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية

للسياسة النقدية أهمية بالغة باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، تستهدف من خلالها تحقيق نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار والتوازن الخارجي ناهيك عن تحقيق أقصى حد ممكن من التشغيل، هذه الأهداف جعلت السياسة النقدية ذات أهمية بالغة تعتمد عليها السلطات النقدية كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف من تنظيم وتسيير وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، إضافة إلى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2013، ص. 18

² علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت- رأس النبع- شارع محمد الحوت، 2012، ص.

دورها في حل الأزمات خاصة النقدية منها، كما أنها تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي من خلال ضبط تسارع القوى التضخمية واستقرار قيمة النقد المحلي مقابل العملات الأجنبية، ما جعلها أداة ذات فعالية في امتصاص الصدمات النقدية سواء الداخلية أو خارجية، كما أنها ذات أهمية بالغة في مكافحة التقلبات الدورية.³

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، وأهم هدي في تسعى إليه هذه الأخيرة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، ومعنى هذا كله هو وجود ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي، وسنتطرق للعلاقة بينهما فيما يلي:

1- كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي: حسب التحليل النقدي الكلاسيكي فإن أي تغير في كمية النقود يحدث تأثيرا على المستوى العام للأسعار، في حين يشير التحليل الكينزي إلى أن التغير في كمية النقد لا يقتصر فقط على المستوى العام للأسعار إنما يتعدى أيضا إلى مختلف مكونات الطلب الكلي، خاصة في حالة سيادة عدم التشغيل الكامل ويقتصر تأثير تغير كمية النقد على الأسعار في حالة الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية⁴. ويعترف النقديون بزعماء الاقتصاد "ميلتون فريد مانب" تأثير السياسة النقدية على الحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، وتتعدد آليات التأثير هذه بحيث يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة ومستويات الإنتاج والأسعار⁵. بالتالي تمثل السياسة النقدية الأداة التي يمكن بواسطتها التأثير على الاقتصاد الوطني والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى حالة التوازن الاقتصادي.

2- علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي إن أية سياسة اقتصادية مشبعة تسعى لتحقيق التوازن سواء على المستوى الداخلي والمتمثل في المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي مقبول، ومستوى غير تضحي للأسعار، وعلى المستوى الخارجي الذي يظهر في المؤشرات التالية: توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف⁶، والسياسة النقدية بتحكمها في حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد تؤثر على

³ علاو عبد الصمد و بوملاح أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية دراسة تجربة التفسير الكمي وأسعار الفائدة السالبة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ألكلي محند أولحاج-البويرة، 2017-2018 ص 01

⁴ Adenot Et J, M Albertini, La Monnaie et les banques, édition de seuil, paris 1975 P 143

⁵ أحمد فريد مصطفى، سهم محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، (MB20)، ص،

استقرار مجموع هذه المؤشرات الاقتصادية. كما يمكن للسياسة النقدية أن تستخدم أسعار فائدة تفضيلية للقطاعات التي تريد دعمها ولا تراها سببا في حدوث التضخم، كما يمكن لها دعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية عن طريق التأثير على سعر الصرف.

3- علاقة السياسة النقدية بالدورات الاقتصادية: يؤكد الدليل العلمي على مدى مائة سنة من التاريخ النقدي على وجود علاقة قوية بين النقود والدورات الاقتصادية، حيث ينخفض النمو النقدي في فترات الانكماش بينما يرتفع في فترات التنوع الاقتصادي⁷، فالعرض النقدي يؤدي دورا هاما في إحداث التغيرات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أي زيادة العرض النقدي عادة ما يصاحبها زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم زيادة مستوى العمالة. ويحدث العكس عندما ينخفض العرض النقدي حيث يقل مستوى الناتج ويزيد مستوى البطالة في المجتمع. وهذا دليل على أهمية السياسة النقدية في معالجة كل من حالي الكساد والتضخم عن طريق التحكم في تسيير الكتلة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

يمكن تعريف أدوات ووسائل السياسة النقدية بأنها تلك الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات النقدية والاقتصادية لتحقيق أهداف الاقتصادية والنقدية، أو بمعنى آخر تتدخل السلطة النقدية عن طريق السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم المعروض النقدي عن طريق مختلف أدواتها التقليدية وغير تقليدية، بغرض الوصول إلى الأهداف المرجو. بدأ استخدامها من قبل البنوك المركزية قديما، وهي تضم الأدوات الكمية (غير المباشرة) والأدوات الكيفية المباشرة التي تفصلها على النحو التالي.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية التقليدية

يمكن تعريف أدوات ووسائل السياسة النقدية بأنها تلك الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات النقدية والاقتصادية لتحقيق أهداف الاقتصادية والنقدية، أو بمعنى آخر تتدخل السلطة النقدية عن طريق السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم المعروض النقدي عن طريق مختلف أدواتها التقليدية وغير تقليدية، بغرض الوصول إلى الأهداف المرجو. بدأ استخدامها من قبل البنوك المركزية قديما، وهي تضم الأدوات الكمية (غير المباشرة) والأدوات الكيفية المباشرة التي تفصلها على النحو التالي:

الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

⁷باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الماضي، 1987، ص 533.

هي تلك الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على الحجم الكلي للتمويل المصرفي عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف والأسواق النقدية والمالية، إضافة إلى تأثيرها على قدرة المصارف على خلق التمويل المصرفي المتاح، وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطيات القانونية⁸.

❖ سعر إعادة الخصم (سعر الخصم):

سعر الخصم عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، وبالطبع في المؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية، فالأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة، ولذا فهي مضطرة للالتجاء إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي في الدائنة مقابل أن يقدم السيولة اللازمة في شكل أوراق النقد القانونية اللازمة لنادية نشاطها، ومن الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة، وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل بطريقة أعم⁹.

تختلف الآلية الخصم حسب الظروف الاقتصادية فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم فيزيد خصم الأوراق التجارية والمالية من قبل البنوك التجارية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات النقدية لديها مما يخفض من تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات وهذا ما يزيد من رغبة وإقبال العملاء على القروض، وبالتالي يتسع الائتمان أي يزيد عرض النقد، أما إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار فائدها والذي بدوره يؤدي إلى تقليل حجم الاقتراض وحجم الائتمان أي ينخفض عرض النقد، أي أن تأثير تغيرات سعر إعادة الخصم على سعر الفائدة لدى المصارف تأتي عن طريق حاجة المصارف للاقتراض من المصارف المركزية، أو إعادة خصم أوراقها لديه أو تأتي عن

⁸ وليد بشيشي وسليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، الإمارات - لبنان، 2017، ص 93.

⁹ أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار البداية، عمان، 2009 ص 182.

طريق حرص المصارف على إتباع التقاليد المصرفية،¹⁰ إن نجاح سياسة إعادة الخصم ليس شيئاً مؤكداً، بحيث أن فعالية هذه السياسة تعلق بوجود عدة شروط منها:

1. أن تكون البنوك مجبرة على طلب مساعدة البنك المركزي وهذا يتطلب أن تكون سيولتها محدودة.

2. ألا تحصل على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي أو الأموال الداخلة من البلدان الخارجية.

3. ألا تكون هناك إمكانية المضاربة لتمكن رجال الأموال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة.

4. أن يكون التعامل بالأوراق التجارية غير منتشر، أي ألا تكون متاحاً إلى حد كبير من طرق التسهيلات البنكية الأخرى مثل السلطات على الحسابات الجارية،¹¹

❖ عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، وهي إحدى الأدوات التقليدية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود.¹² يؤدي استخدام البنوك المركزية لأداة عمليات السوق المفتوحة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتصاب، إن قيام البنوك المركزية بشراء أو بيع السندات الحكومية أو اذونات الخزينة من قبل البنوك المركزية من خلال السوق المفتوحة سوف يؤدي إلى زيادة النقد المتداول في حالة الشراء وإلى خفض كمية النقد المتداول في حالة البيع، وفي حالة الأولى (الشراء) سوف تزداد فترة المصارف التجارية على خلق الائتمان، وفي الحالة الثانية (البيع) سوف تنخفض قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان .

يستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج أو تخفيف حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة لزيادة النقود المتداولة ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل القومي، أما في حالة معدلات تضخم مرتفعة فإن

¹⁰ وليد بشيشي وسليم مجلخ، مرجع سبق ذكره، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، ص 103.

¹¹ أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 185.

¹² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 279.

البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية مما يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة ومن ثم تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والأسعار.¹³

ولكي تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- 1- إن احتياطات البنوك التجارية وكمية النقد في التداول يجب أن تتغير وفقا لعمليات السوق المفتوحة
2. إن البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية.
- 3، إن الطلب على الائتمان المصرفي يتأثر وفقا للتغير في الاحتياطي النقدي والتغير في أسعار الفائدة 4.
- يجب أن يمتلك البنك المركزي إمكانية واسعة لبيع وشراء السندات، واستعداده لتحمل الخسارة، ولكن ما دام تعامل البنك المركزي يقتصر على السندات قصيرة الأجل فإن الخسارة تكون محدودة.
5. سرعة تداول النقود ليست ثابتة ولا يمكن التحكم بها من قبل البنك المركزي نتيجة لارتباطها بسلوك الأفراد.

6، عند قيام البنك المركزي ببيع السندات لغرض تخفيض احتياطات البنوك، فإن هذه الوسيلة لا تنجح إذا كان لدى البنوك احتياطات كثيرة ولديها قدرة على إعادة الخصم للتعويض عن نقص في حجم الاحتياطي الناجم عن بيع السندات

❖ نسبة الاحتياطي القانوني

ويطلق عليه أيضا الاحتياطي الإجباري، يقرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل رصيد سائل لدى البنك المركزي بصورة إجبارية وتترك الحرية للبنك المركزي في تحديد هذه النسبة وتغييرها لأغراض السياسة النقدية¹⁴. البنك المركزي يستطيع أن يؤثر على عرض النقد بالزيادة، من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني حيث يزيد في هذه حالة من قدرة البنوك على منح المزيد من الائتمان مما يؤدي بالتالي إلى المزيد من خلق الودائع وعرض النقد، وفي حالة سعي البنك المركزي إلى

¹³ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص 204-206.

¹⁴ سليم مجلخ، وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد

خفض عرض النقد، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندها إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائضا في أرصدها النقدية فإنها تضطر إلى تخفيض حجم الائتمان وحجم القروض.¹⁵

وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أداة فعالة جدا في التحكم بعرض النقود مقارنة بـ الأدوات السابقتين السببين وهما:

1. لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم.

الأدوات الكيفية المباشرة للسياسة النقدية

تهدف أدوات الرقابة الكيفية (المباشرة إلى التأثير في حجم النشاط الاقتصادي حسب أولوية وأهمية النشاط وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش، حيث تقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والحد من انتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضارب، تتمثل الأدوات الكيفية فيما يلي:

*تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قسوى للسداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، وطبقته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية بهدف الحد من الطلب على السلع الإستراتيجية، أما أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقسيط هي:

1. قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب

على الائتمان الشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.

2. تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه

الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.¹⁶

¹⁵ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 149-15.

¹⁶ جميل الجنابي وبسبع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 271

* هامش الضمان المطلوب:

تتمثل في النسبة التي يجب أن يدفعها المضاربون في السوق الأوراق المالية من أموالهم الخاصة التمويل مشترياتهم من هذه الأوراق على أن يسد البنك التنمية المتبقية، ويقوم البنك المركزي للتحكم في هذه النسبية لتحديد حجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمضاربين لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، في خفض هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوبة، مما يدفع المضاربين الإقبال على شراء هذه الأصول، ويرفع هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات غير المرغوبة أو التي تعرف تضخما فيقل الإقبال على شرائها.¹⁷

* تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء:

إن تنظيم الطلب على الائتمان يتم هنا عن طريق تثبيت حد أعلى لمبلغ القروض المخصص لبناء المساكن وتحديد فترة الاسترداد المبالغ المفترضة، طبق هذا النوع من الرقابة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية في محاولة لكبح الموجات التضخمية وهو ما يعني أن هذا التنظيم يمال في آثاره الاقتصادية الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة.

* التأثير أو الإقناع الأدبي:

وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم الفروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد القومي ويأخذ هذا التوجه الأدبي أشكال متعددة منها:

• الرقابة الكمية؛

وهو قيام البنك المركزي بإرسال منكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

* الرقابة النوعية:

وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية¹⁸.

¹⁷ بشيشي و مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، ص 112

¹⁸ رشاد العصار و رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2000 ص158.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية غير تقليدية فيما يلي

*التيسير الكمي:

السياسة النقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، وتتميز هذه السياسة النقدي المعتادة بأكثر شراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة الهدف المحدد.¹⁹

فالتيسير الكمي إذن هو سياسة نقدية يقوم بموجها البنك المركزي بزيادة حجم مركز المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصصة للإقراض عبر إصدار تقني جديد بحيث يقوم البنك المركزي باستخدام هذه النقود الجديدة الشراء الأصول من البنوك الأخرى، مما يزيد من حجم السيولة لدى تلك المصارف فتصبح قادرة على منح القروض للراغبين في ذلك مما ينعكس على معدلات الفائدة في شكل انخفاض وهذا بدوره يؤدي إلى انتعاش اقتصادي.²⁰

*التيسير النوعي:

بدل مصطلح التيسير النوعي على شكل آخر من أشكال التيسير ، فمن الاقتصاديين من يصنف هذه أداة على أنها أداة خاصة لأداة التيسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول الموازنة بدلا من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء السندات أو أسهم خاصة أو عمومية الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة وتهدف عمليات الشراء هذه إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد، وتهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطرة ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات.²¹

¹⁹ صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، العدد 2، 2016، ص 64.

²⁰ صوفان العيد و بولحية الطيب، فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي (البنك الفدرالي نموذجا)، مجلة الأرصاء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة جيجل - الجزائر، العدد الأول، تاريخ استلام 25-10-2018، تاريخ قبول النشر 2018/10/31 ص 206.

²¹ ريان سعدي، أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2019/2018 ص 21.

* أسعار الفائدة الصفرية:

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل الحصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على الفروض والعكس صحيح، كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى²². ويمكن النظر إلى أثر سعر الفائدة على أسعار الصرف من خلال:

- أن سعر الفائدة له تأثير كبير على سعر الصرف،

- أن ارتفاع سعر الفائدة على القروض مقارنة بأسعار الفائدة الأجنبية يؤدي إلى زيادة الاقتراض من البنوك الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها، ومنه تراجع الصادرات وتراجع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومنه انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الاستثمار.

من خلال العلاقة بين سعر الصرف العملة المحلية وعرض النقود فإن العلاقة بينهما طردية، فزيادة العرض النقدي يؤثر إيجاباً على أسعار العملة المحلية وانخفاض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات ومنه زيادة نمو الناتج المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار²³

* حرب العملات:

في النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد هذا هو الوضع الاقتصادي اليوم في العالم، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من دول العالم على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي وأن حرب العملات ظاهرة تشير إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مستورداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريك للاستثمار في الدول

²² مباركة ساسي ومدني بن شهرة وأسية شرفي، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مركز الجامعي نور البشير البيض، المجلد 6، العدد، 2020، ص178.

²³ عمر عبو وكمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، العدد5، المجلد1 AL-RIYADADA For Business Economics، ص54.

المخفضة ثانيا سعيًا لخلق مزيد من فرص العمل للعاطلين عنه. أن حرب العملات هي أحد أوجه حرب التبادلات التجارية بين الدول، فحرب العملات تأتي من جراء سعي كل بلد إلى خفض سعر صرف عملته لتكون صادراته بأسعار زهيدة في الأسواق الخارجية وبالتالي قادرة على التنافس.²⁴

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

ساهمت السياسة النقدية في تحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية، والتي يعبر عنها بالمرجع السحري والتي أشار إليها كالدور في نموذجها، والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، ولتسهيل بلوغ هذه الأخيرة لابد من ربط السياسة النقدية بأهداف وسيطة تتعلق بمعدل الفائدة أو كمية النقود، وكذلك يتم الربط بين هذه الأهداف وأدوات السياسة النقدية عن طريق أهداف تدعي أهداف أولية.

1. الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولية حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وهي عبارة عن متغيرات يتم التحكم فيها من طرف البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطة²⁵، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات تسمى أولى هاتين المجموعتين مجاميع الاحتياطي ويتضمن كل من القاعدة النقدية، ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطيات غير المقترضة. أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد وتتضمن الاحتياطيات الحرة ومعدل الأرصد وأسعار الفائدة السائدة في سوق النقد²⁶

إن موضوع اختبار الهدف الأولي المفضل يتوقف على مدى اتصافه بالتأثر والاستجابة السريعة الأدوات السياسية النقدية والاتجاه المرغوب للتأثير على الهدف الوسيط المستعمل.

2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

²⁴ صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، العدد 2، 2016، ص 70-71

²⁵ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 124

²⁶ باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقدين، دار المريخ للنشر، الماضي، 1987، ص 293

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي بضبطها وتنظيمها يتم بلوغ الأهداف النهائية، ويمكن اعتبارها كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا للتغيرات في الأهداف النهائية. وتستعمل السلطات النقدية هذه الأهداف لما لها من مزايا والتي تذكر منها ما يلي:

- إمكانية التأثير عليها من قبل البنك المركزي، فبإمكان هذا الأخير التأثير على تقلبات المجمعات النقدية على سعر الفائدة وعلى سعر الصرف في حين أنها لا يمكنها التأثير مباشرة على الإنتاج والأسعار؛
- الإعلان عن استراتيجية السياسة النقدية الشيعية من طرف البنك المركزي، ويسعى هذا الأخير من إعلانه عن أهدافه الوسيطة إلى منح الأعوان الاقتصاديين مرجعا لتركيز وتوجيه توقعاتهم، بحيث يمكنهم تقييم الطابع المقيد أو الموقع للسياسة النقدية، وإعطاء ضمان الاستقلالية واستمرارية السياسة النقدية والتحرك في حالة عدم بلوغ الأهداف الوسيطة العلن عنها، يشترط في الهدف الوسيط أن يمتاز بشروط معينة، يفترض أن يكون عاكسة حبذا للهدف النهائي المراد بلوغه، كما يجب أن تكون تحركات هذه الأهداف قابلة للضبط من طرف البنك المركزي. وأن تكون هذه الأهداف واضحة وسهلة الفهم من قبل الجمهور.

يقصد بالمؤشر المتغير الذي تسمح تحركاته الأهداف النهائية، يعتمد الكينيزيون على معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط، فبالنسبة لهم فإن ملاحظة تغيرات معدلات الفائدة أكثر سهولة من ملاحظة لغات المجمعات النقدية. أما الفرديون يعتمدون على كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط، نظرا للإمام بقدرة البنك المركزي خلال ثلاثة إلى ستة شهور التحكم بمعدل نمو الكتلة النقدية،²⁷ يجب أن يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتو، وهذه المعايير الثلاثة لها علاقة بالهدف الأولي ولها آثار على الهدف النهائي وسنتطرق بالتفصيل لهذه المعايير:

أ- القابلية للقياس:

باعتبار الهدف الوسيط مورا يعكس مدى وصول السياسة النقدية إلى تحقيق الهدف النهائي، فإن القياس السريع والدقيق لمتغيرات الأهداف الوسيطة يعتبر ضروريا، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة، حيث البيانات عن سعر الفائدة متاحة مباشرة أما البيانات عن المتغيرات الهدفية مثل الناتج الوطني فتكون متاحة بعد فترة زمنية طويلة وما تصل إلى ما بعد السنة، ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج

²⁷باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقدين، مرجع سابق، ص 299

الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي أو من بيانات سعر الفائدة، لذلك هذه الأهداف الأخيرة تعطي إشارات أوضح عن المجالات سياسة البنك المركزي.²⁸

مقارنة بيانات سعر الفائدة والقاعدة النقدية والعروض النقدي، فإن البيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع ولكن أيضا بياناتها أكثر دقة، ونادرا ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي، التي تخضع القدر كبير من المراجعة، وسعر الفائدة هنا هو سعر الفائدة الاسمي وهو مقياس رديء للتكلفة الحقيقية للاقتراض²⁹. إلا أن قياس سعر الفائدة الحقيقي صعب لأنه لا يوجد طريقة لقياس التضخم المتوقع، وبذلك فإن قياس كل من سعر الفائدة والعرض النقدي له صعوبات والاختيار بينهما أيضا يصبح صعبا كهدف وسيط.

ب- القدرة على السيطرة:

يجب على البنك المركزي وضع أهداف وسيطة يمكن التحكم فيها، ولا يعني القدرة على السيطرة عند خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط وإنما يجب أن يكون لديه أيضا القدرة على إعادة التغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي³⁰. فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي لكن تفوق سيطرته على سعر الفائدة منها على العرض انتقدي، ويبقى البنك المركزي لا يستطيع كما رأينا أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكنه السيطرة على توقعات التضخم ولذا فلا يمكنه الجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ج- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

يجب أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي. ويبقى النقاش دائما قائم حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية مثل العمالة، مستوى الأسعار، الناتج الكلي، والتجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة، ما يمنح تأثيرا أكبر لاستخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية

²⁸ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية العقود والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع السنوية، الإسكندرية، 2011، ص 252.

²⁹ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية العقود والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع السنوية، الإسكندرية، 2011، ص 253.

³⁰ توماس ماليم. ميسسه نوسينيوي، وويرثرز البير. ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ،

فراشه 2002، ص. 528.

تحتل السياسة النقدية المهمة الرئيسية للسلطة النقدية في التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة، ويتم هذا باستخدام أدوات مختلفة للسياسة النقدية والتي تكون تحت سيطرة البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما أسماه الاقتصادي البريطاني " N.Kaldor " المربع السحري وهي:³¹

- تحقيق معدل نمو مرتفع

- محاربة البطالة وتوفير مناصب الشغل

- تحقيق التوازن الخارجي

- محاربة التضخم.

ومن خلال ما يلي سنقوم بتفصيل كل هدف من هذه الأهداف:

◆ البحث عن النمو الاقتصادي: ويتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمدخيل وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا المقياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويمكن التعبير عن الناتج المحلي بالعلاقات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق

الجمركية.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الاستهلاك النهائي بمجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات مجموع الواردات.

ويتجدد النمو الاقتصادي في بلد ما بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبية، وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، ويعد الدخل الوطني والناتج والإنفاق ثلاث مجتمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما.

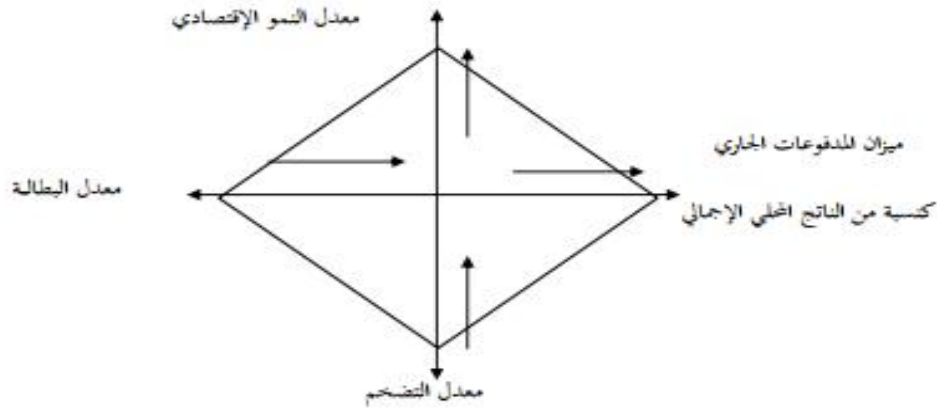
◆ محاربة التضخم: والناتج أساسا من الارتفاع المفرد في المستوى العام للأسعار أو ارتفاع الدخل النقدية وارتفاع التكاليف، بالمحافظة على ثبات الأسعار السلع والخدمات على المستوى الكلي بعيدا عن التقلبات التي قد تتعرض لها، مما يؤثر على دخول الأفراد وتخفيض من القدرة الشرائية وبالتالي ظهور الاختلالات المالية والنقدية للأولى.

³¹ Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, dunod, Paris, 2003, p. 118

◆ الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل: ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتجنب وجود علاقات إنتاجية عاطلة مما يحقق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع.

تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف: الذي ساهم في تعزيز الثقة في العملة الوطنية وذلك بتجنب الآثار السلبية لتدهور قيمة العملة، وباعتبار السياسة النقدية فما تأثيرها على مستوى الأسعار واستقرارها، فإما حدث ذات الأثر على مستوى أسعار الصرف. ويمكن تمثيل هذه الأهداف في هذا الخطط: الشكل

رقم (1-1): المربع السحري كالدور



Source : Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, (Paris : Dunod, 2003 p. 118.

بالإضافة للأهداف السابقة الذكر بحد السياسة النقدية تهدف أيضا إلى:

◆ تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وهذا من خلال فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المالية والنقدية، والتي تعمل على تحفيز الادخار وتحويله إلى استثمارات إنتاجية، يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنك المركزي لأن الأسواق المالية تعكس مدى نمو النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.


وفي هذا الصدد نجد الدول العربية تنص تشريعاتها فيما يخص السياسة النقدية على تحقيق الأهداف السابقة مجتمعة على عكس الدول الصناعية التي تفشل عدم التنوع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية، والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار أي استهداف التضخم ويرجع هذا الأسباب التالية:

- يقلل تعدد الأهداف المدرجة من شفافية السياسة النقدية ويضعف من إمكانية محامية ومساءلة البنك المركزي. وال فشل في تحقيق أحدها سيتم تبريره على الفور بإلقاء المسؤولية على الأهداف الأخرى.

- أن السياسة النقدية ماهي إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، ومن ثم فمن غير المناسب أن تشهد لها بتحقيق أهداف اقتصادية متعددة في نفس الوقت، خاصة لو كان هناك تعارض بينها وخاصة في الأجل القصير

- أن السياسة النقدية تتمتع بميزة فيما يتعلق بقدرتها على إنجاز هدف الحفاظ على استقرار الأسعار مقارنة مدى قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية أخرى، أو نتائج مؤثرة ومستمرة على القطاع الحقيقي (العيني).

غير أنه وبرغم التناسق الكبير الموجود بين الأهداف السابقة الذكر مثل هدف العمالة المرتفعة مع هدف النمو الاقتصادي، وهدف استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، إلا أنه في بعض الأحيان يحدث تعارض بين هذه الأهداف، فمثلا هدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في المدى القصير، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية سهلة عن طريق زيادة عرض النقود، وتخفيض أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهي أسباب لرفع مستوى الأسعار ولهذا نجد أن هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة فإن من الصعب تحقيقهما في الوقت نفسه. كما يمكن أن يحدث تناقضا بين زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فاتخاذ سياسة نقدية توسعية، مستوى إلى تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار ما يسبب أيضا تدفق كبير لرأسمال قصير الأجل، وهو ما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات يفرض أن تكون السلع المحلية منافسة السلع الأجنبية، وأسعارها منخفضة وبذلك فنادرا ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات، ولو نظرنا إلى هدف العمالة الكاملة فيكون كاملا مع معدل النمو الاقتصادي، لأنه لا يمكن تحقيق معدل عالي للنمو إذا كانت البطالة منتشرة فكلاهما يكمل الآخر. أما عن هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو فيوجد تناقض وتعارض بينهما ويثير هذا التعارض جدلا كبيرا، فاتجاه يرى أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل لا يتحقق ما لم يحدث استقرار في الأسعار والاتجاه الأخر يرى أن ارتفاع الأسعار عامل غير مساعد على تحقيق معدل سريع للنمو. إن تخطيط سياسة نقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية يحتاج إلى دراية كاملة بالأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ومن النادر تحقيق كل الأهداف دفعة واحدة وبأداة واحدة دون تعارض فيما بينها



الفصل الثاني
الإطار النظري للتضخم

تهديد:

التضخم فهو أحد المشاكل الاقتصادية والمتمثلة في ارتفاع العامل لأسعار نتيجة عدة أسباب منها زيادة النقد المتداول التي تسعى السياسة النقدية إلى تصحيحها والسيطرة عليها من خلال مجموعة من الأهداف والأدوات ولذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التضخم من الجانب النظري وخلال النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المطلب الأول: مفهوم التضخم

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم واجراءات مكافحته

المبحث الثالث: استهداف التضخم

المطلب الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم

المطلب الثاني: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا واستحوادا على اهتمام المفكرين، إذ ظهر مفهومه لأول مرة في الاقتصاديات الأوروبية حيث عرفت البشرية ارتفاع الأسعار منذ القدم، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة عامة ومعروفة إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول مفهومه وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم جوانبه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

تعددت التعاريف والمفاهيم التي حاول من خلالها الباحثين تقديم تعريف شامل وواضح للتضخم والتي صبت اغليبيتها في نفس المعنى، فيمكن تعريف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية"¹ ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الخصائص أهمها:²

¹ سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك المركزية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص 183.

² Jeanne baillargeon « économie globale une approche multidiplaise » déclare edition inc , montréal canada , deuxième édition 1999 p 82.

أولاً: التضخم يجب أن يتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ومتواصل وقابل للملاحظة خلال فترة زمنية كافية.

ثانياً: أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار كبيراً نسبياً حيث تشير بعض الأدبيات الاقتصادية أن الاقتصاد يدخل في حالة الضغوط التضخمية إذا تجاوزت معدل الزيادة بنسبة 5%.

ثالثاً: كما يجب أن تشهد معظم السلع والخدمات في الاقتصاد ارتفاعاً محسوساً في أسعارها.

كما عرف غروتر *grouther* بأن التضخم تكون فيه الأسعار تتزايد بسرعة لمدة معينة، إلا أن التعريف الحديثة للتضخم ترى بأنه ظاهرة تحدث نتيجة التوسع في عرض النقد بما يزيد عن الاحتياجات الاعتيادية، فنجد أن هاتوري *hawtrey* يعرف التضخم بأنه إصدار كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات، أما فريدمان *friedman* فيقول بأنه عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار ويؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية³.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

يعد التضخم ظاهرة أو مشكلة اقتصادية تمس الاقتصاديات كافة وتشكل الوجه الآخر من عملة عدم الاستقرار واختلال التوازن الاقتصادي وقد تم التطرق إليها ومحاولة تفسيرها في كل حقبة أو محطة من محطات التقدم الاقتصادي عبر الزمن ويمكن توضيحها بشكل من التفصيل فيما يلي.

نظريات الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيكيون أول متطرق إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير متغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود والتي يقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة وعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة وبالتالي الأثر الوحيد وفقاً للكلاسيك هو التغير في المستوى العام للأسعار وهذا باستخدام معادلة التبادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية النسبية والطرديّة⁴.

✚ نظرية فيشر:

³ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات) الدار الجامعية، مصر 2007، ص 319-320.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 142-141.

تهدف هذه النظرية الى تفسير و تحليل العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار و التي صاغها في شكل معادلة و اضاف في هذه الاخيرة، سرعة تداول النقود و التي هو عبارة عن عدد المرات التي تدورها وحدة النقدية خلال فترة زمنية معينة من خلال عملية البيع و الشراء⁵، حيث أخذت المعادلة الشكل التالي:

$$MV = PQ \dots \dots \dots (1)$$

بحيث أن:

M: كمية النقود المتداولة P: المستوى العام للأسعار

V: سرعة دوران النقود Q: حجم المعاملات

كما يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$P = \frac{V}{Q} M \dots \dots \dots (2)$$

وبما أن النظرية تفرض الثبات في العوامل الأخرى والتي Q و V فإن⁶:

$$\Delta P = \frac{V}{Q} \Delta M \dots \dots \dots (3)$$

وهذا يعني أن نسبة التغير في كمية النقود المعروضة ومستوى الأسعار متساويتان وبنفس الاتجاه وبالتالي التغير في الطلب على النقود وبافتراض ثبات كمية النقود وحجم المعاملات برفع من مستوى الأسعار. ورغم القبول العام لمعادلة فيشر، إلا أنه سجلت عليها انتقادات من أهمها:

✓ أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول الحقيقية، مما ينجز عنه كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.

✓ سرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن ألا تكون ثابتة.

✓ صعوبة تحديد السعر (P) في هذه المعادلة.

✓ إن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الاحصائي.

⁵ هناء المجدي الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 83.

⁶ سعيد سامي الخلف، النقود والبنوك المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 198.

معادلة كمبردج (معادلة الأرصدة):

تعود لما رشح وبجود مدرسة كمبردج الكلاسيكية، حيث جاءت لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر، ركزت هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي إذ تعتبر أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.⁷

وبالتالي أخذت معادلة التبادل ليفشر صيغة جديدة من خلال استخدام الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي Y بدلا من حجم المعاملات T للحصول على المعادلة التالية:

$$M.V=P.Y$$

و التي تشير هذه العلاقة إلى أن قيمة النقود التي تم تداولها في $M.V$ تساوي القيمة الإسمية لما تم شراؤه $P.Y^8$.

إلا أن مدرسة كمبردج لم تعتمد على هذه الكتابة، بل تم الاتفاق إلى معادلة كمبردج و التي فيما خلال فكرة الطلب على النقود k مكان سرعة دوران النقود v بحيث يمثل k الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بما من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات (التفضيل النقدي) بحيث أن: $k = \frac{1}{Kg}$

$$M=PY \quad := \frac{1}{Kg}$$

$$(M=p. (K.Y) \quad \text{ومنه}$$

$$M \text{ كمية النقود} \quad P \text{ المستوى العام للأسعار}$$

$$Y \text{ الدخل الوطني الحقيقي} \quad K \text{ التفصيل النقدي}$$

وبافتراض أن التفصيل النقدي K والدخل الوطني Y هما ثابتين نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وهذا هو جوهر الكمية للنقود.

وهذا ما يظهر من خلال مرونة المستوى العام للأسعار (p) بالنسبة لكمية النقود (m):

⁷ أحمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية) (1990-

2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2006، ص 39.

⁸ Michael rockinger , méso-économie , ellipses edition marketing , paris ,2000, p 45.

$$epm = \frac{dp}{dM} \cdot \frac{M}{P}$$

$$\frac{dp}{dM} \cdot \frac{1}{Kg}$$

ومن المعادلة (3) لدينا:

$$= pm = \frac{1}{Kg} \cdot \frac{M}{P} \cdot \frac{M}{KgP} \cdot \frac{M}{M} = 1$$

فحصل على ما يلي:

أي أن التغير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأشغال بوحدة واحدة وفي نفس الاتجاه.⁹

اعتقدت النظرية الكلاسيكية على تلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيما بزيادة كمية النقود كالتقلبات الموسمية التي تتأثر بما أسعار المنتجات الزراعية.¹⁰

النظرية الكينزية

انتقد كينز ما جاء على النظرية الكمية للنقود للكلاسيكي كل من فيش و كمبردج ، عن طريق تقديمه لأفكار جديدة حيث أكد أن التغير في المستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية إلى التغيرات سعر الفائدة و التفاوت بين الاستثمار و الادخار من خلال وجود فرق بينهما وهذا الاختلاف هو بدوره يعيد التوازن بين الادخار و الاستثمار وهذا ما ماله بالطلب الكلي الفعال و الذي يشمل على المبالغ من طرف جميع الوحدات الاقتصادية و التي هي الطلب على السلع الاستثمارية و الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ولكن عندما يتساوى الادخار و الاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي سوف يكون موازيا الذي يكون مساويا للسعر النقدي تستقر الأسعار و تصبح ثابتة وينظر كينز أن هذا ليس ضروري أن يكون هناك تساوي بين الادخار و الاستثمار.¹¹

ومن هذا نستخلص أن الفائدة عند كينز تلعب دورا عاما إلى جانب كمية النقود للتأثير على المستوى العام للأسعار. حيث نميز حالتين:

الحالة الأولى: يكون استثمار أكبر من الادخار بسبب انخفاض لسعر الفائدة فإن المستثمرين يلجؤون إلى تمويل أنشطتهم عن طريق الاقتراض من البنوك مما ينتج زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة أسعارها وأيضا زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة وبدوره يؤدي هذا إلى ارتفاع مستوى العام

⁹ Helmut frisch , theories of inflation cambridge surveys of economic literature , 20 , p 220-221.

¹⁰ سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك المركزية، عمان دار البيزوري العلمية للنشر و التوزيع 2016 ص 200..

¹¹ وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتابة، ص 255.

للأسعار وهذا يجعل المستثمرين يقومون بزيادة استثماراتهم للحصول على أرباح أكثر وتستمر الأسعار في التضخم¹².

الحالة الثانية: يحدث العكس حيث يكون سعر الفائدة مرتفع مما يجعل المستثمر يقلل من استثماره لتجنب الخسائر ويصبح الادخار أكبر مما ينتج عنه انخفاض في الطلب ونقص في الدخل مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ويمكن للسلطة النقدية معالجة هذا الوضع عن طريق تحكم في سعر الفائدة وتخفيض في زيادة عرض النقود.

نظرية النقدية المعاصرة:

قام فريدمان بتفسير النظرية الكمية بطريقة أكثر تطوراً حيث أشار أن السبب الأساسي في التضخم هو كمية النقود واعتبره ظاهرة نقدية بإضافة إلى أنه أعاد أهمية السياسة النقدية ورفض وجود العلاقة بين ارتفاع الأسعار وزيادة في الأجور وايضا العلاقة بين التضخم والبطالة.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن فريدمان رأى أن إسهامات في النظرية الكمية للنقود تأتي من منظور العوامل أو الأسباب التي تدفع للأفراد بالطلب على نقود أو الاحتفاظ بها ، و الأصول المكونة للثروة بناء على دالة الطلب و الأصول المكونة للثروة بناء على دالة الطلب على النقود¹³ ، و بالتالي النقديين يرون أن التضخم ينشأ نتيجة اختلال ما بين العرض و الطلب عليهما و بما أن عرض النقود مستقل و هو متغير خارجي تتحكم به السلطة النقدية ركزوا اهتمامهم على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره مؤشر الأساسي في المستوى العام للأسعار¹⁴، و كل هذا يلغي أهمية تغير عرض النقود و تأثيره على مستوى الأسعار حيث أكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأفراد بالتخلص من هذا الفائض عن طريق زيادة إنفاقهم مما يجعل الأسعار ترتفع و لهذا السبب يرجع النقديين عملية محاربة التضخم و تحقيق الثبات في الاسعار الى السلطة النقدية .

حسب هذه النظرية فإن الطلب على النقود يتم بدراسة عن طريق مجموعة من الأصول و التي تدخل في تكوين الثروة و تتمثل في: الأسهم و السندات (الأصول المالية) ، السلع الاستهلاكية و الانتاجية (الأصول الحقيقية أو العينية) ، و هي تمثل الرأس المالي و المادي ، رأس المال البشرية بالإضافة إلى النقود ، فالأعوان

¹² محمد عبد المنعم/ أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 129.

¹³ - davide laidler traduit par monique fitau, « **la demande de monnaie, théories et vérifications empiriques** » ; collection finance, paris, montréal : dunod, 1974, p 78.

¹⁴ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002، ص 83.

الاقتصاديين يحاولون الوصول إلى التركيبة المثلى لثرواتهم المتمثلة في الأصول السابقة¹⁵، و بمعنى آخر فإن فريدمان اعتبر أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، مما يجعل من النظرية الكمية المعاصرة نظرية للطلب على النقود و ليس نظرية للأسعار.

كما يرى فريدمان أن العنصر الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعاً لعوائده بل إنما يتعدى ذلك إلى اعتبارات أخرى متعلقة بالأذواق والتفضيلات.

وتأخذ دالة الطلب على النقود والتي هي دالة ثروة الفرد و عوائد المتوقعة للأصول المكونة لها، و تأخذ دالة الطلب الشكل التالي:

$$M = F(r_b, r_e, \frac{1}{b} \left(\frac{dp}{dt} \right) \cdot W \cdot U \cdot P$$

حيث:

rb : سندات
 ($\frac{dp}{dt}$) : أصول طبيعية

re : أسهم
 W : رأس المال البشري

U : ترتيب الأفضليات
 P : مستوى الأسعار

النظريات الحديثة المفسرة للتضخم.

في نهاية الستينات برزت مدارس جديدة ونظريات جديدة والتي تميزت باختلافها مع الفكر الكينزي والتي تتمثل بما يلي:

أ/ مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

ركزت هذه النظرية اهتمامها بالعرض عكس ما جاء به كينز الذي اهتم بجانب الطلب في تفسير التضخم، ومن بين رواد هذه المدرسة " جورج جيلدر " و " اشكي " ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية:

← اعتبروا ان الضرائب المرتفعة من التكاليف وان ارتفاعها سيؤدي الى ارتفاع الاسعار والعرض النقدي.

¹⁵- sylvie slatkin, **théorie et politiques monétaires**, armand colin paris, 995-p 132-133.

← إعطاء أهمية لقانون ساي والذي يقر على أن كل عرض يخلق الطلب والاختلاف بين الطلب الكلي والعرض الكلي راجع إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتي بدورها تقيد حرية الأفراد والمؤسسات مثلما يرى النقديين¹⁶.

ب. نظرية التوقعات الرشيدة:

تنتقد هذه النظرية تدخل الدولة وتحبذ بالمقابل الحرية الاقتصادية للأفراد، حيث يرو أنه من ضروري على الحكومات تحديد السياسات الاقتصادية المستقبلية بشكل واضح لدى جميع الوحدات القيام بالتوقعات الرشيدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. فعند معرفة الأفراد بأن الحكومة سيقوم بزيادة النقود في المستقبل سيأخذ الأفراد هذه المعلومة بعين الاعتبار في سلوكياتهم الاقتصادية بشكل يتناسب مع هذه مع هذه الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار

ج. المدرسة المؤسسة:

من أصحاب هذه النظرية " جالبريت "، " جوان " " روبنسون "، " توماس " و التي تعبر من أهم نظريات الفكر المعاصر حيث قدمت دورا كبيرا للعوامل الاجتماعية والمؤسسية في تحليلهم للتضخم ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن هناك عاملين يتحكمان في زيادة التضخم هما :

1. الاحتكارات: يكون عند هيمنة المؤسسات الضخمة على السوق، و التي تقوم بالسيطرة في تحديد الأسعار أي يكون ذلك خارج إطار العرض و الطلب في السوق و من أجل القيام بذلك و ابعاد كل منتج صغير عن طرقها و كل منافس حيث تقوم ب:

* سياسة الإغراق.

* التحكم والسيطرة على المواد الاولية والخام.

* تخفيض أسعار المنتجات إلى مستوى يؤدي بالمنافسين لتدقيق خسائر.

* الدعاية والإعلام من أجل تحطيم المنافسين بخلق طلب كبير على منتجاتها.

وهذا كله يسمى بالاستراتيجية الدفاعية وبعد ذلك تنتقل إلى الاستراتيجية الهجومية من أجل إثبات مكانتها في السوق حيث تبدأ أولا تحديد الاسعار التي تحقق لها أقصى ربح.

¹⁶ اسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 193.

2. النقابات العمالية: يرى جالبريت أنه كلما كانت النقابات العمالية قوية فإنها تخضع المؤسسات أي زيادة أجور العمال، فالمستفيد من هذه الزيادات هي المؤسسات الاحتكارية من أجل حصولها على أرباح إضافية من خلال رفع الاسعار.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم واجراءات مكافحته

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

ينتج عن التضخم آثار بالغة سواء على القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد أصبحت ظاهرة عالمية خطيرة، من أهم هذه الآثار:
الآثار الاقتصادية للتضخم:

1/ فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة: حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار الى فقدان النقود لقوتها الشرائية مما يعكس ضعف ثقة الأفراد بوحدة العملة والوطنية بالإضافة إلى فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة وهذا سوف يؤدي الى ضعف الادخار لدى الأفراد وزيادة الاستهلاك لديهم، كما قد يتجهون الى تحويل الأرصدة النقدية الى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة واستخدامها للمضاربة لشراء الأراضي¹⁷.

وبناء على ذلك فإن التضخم سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي هذا يؤدي الى ارتفاع مستويات الأسعار.

2/ اختلال ميزان المدفوعات: يحدث التضخم اختلال في ميزان المدفوعات ايضا يؤدي الى رفع في الأسعار المحلية وبالتالي يخلق عجز سبب الزيادة في حجم الواردات لصالح السلع الاستهلاكية الشيء الذي يساعد على تعرض الصناعة المحلية للمنافسة الشديدة من الخارج ويقلل من الطلب على المنتج المحلي ويترتب عنه زيادة البطالة وانخفاض مستوى الدخل المحلي¹⁸.

3/ الارتباك في تنفيذ المشاريع التنموية: وذلك راجع لارتفاع الأسعار المحلية الذي يؤدي الى صعوبة تحديد تكاليف انشاء المشروعات الانتاجية وصعوبة توفير موارد التمويل اللازمة بسبب تغير المستمر في

¹⁷ زعيم رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحاتها لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 601-602.

¹⁸ الروجي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص 345-346.

تكاليف اقتنائها وهذا ينتج عنه آثار سلبية على انجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها الى المشروعات الأقل انتاجية¹⁹.

الآثار الاجتماعية للتضخم:

من آثار التضخم الاجتماعية عدم التوزيع العادل للثروة إذ ينتج عن ذلك اشتداد التمايز بين الطبقات المجتمع حيث ينقسم الى فئتين الفئة الأولى تزداد دخولهم الحقيقية وهم المنتجين و اصحاب رؤوس الأموال بسبب ارتفاع مستويات الأسعار ، أما الفئة الثانية و التي تمثل غالبية المجتمع و تضم اصحاب دخول الثابتة و أصحاب المعاشات التقاعدية ... و التي تزداد معاناتهم نظرا لانخفاض دخولهم التي يتقاضونها و هذا الأمر يؤدي الى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع²⁰ ، بالإضافة إلى ذلك تفشي الرشوة و الفساد الاداري وانشاء السوق السوداء بشكل كبير سبب فقدان الثقة من طرف المواطن في الدولة وخلق فوضى ناتجة عن ضعف التنظيم القاعدي لدولة .

إجراءات مكافحة التضخم:

تتمثل أهم وسائل مكافحة التضخم في إجراءات السياستين المالية والنقدية:

1. السياسة النقدية:

هي السياسة التي تتحكم في عرض النقود عن طريق البنك المركزي اما بزيادة او التقليل منها وبالتالي تستخدم لمحاربة التضخم الناتج عن الطلب وذلك من خلال امتصاص فائض العرض النقدي من أجل المحافظة على استقرار الأسعار وذلك بالاعتماد على الأدوات الكمية والنوعية والتي تتمثل

أ / الأدوات الكمية:

زيادة سعر إعادة الخصم: يلجأ البنك المركزي عن طريق البنوك التجارية إلى خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم هذا الأخير برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق وهذا من أجل مواجهة التضخم.

¹⁹ ليكري أنس، صافي وليد، البنوك بين النظرية والتطبيقية، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 206.

²⁰ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عربقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص

زيادة نسبة الاحتياط القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع قيمة الاحتياطي النقدي وفي حالة الانكماش يخفض من قيمته ويعتبر هذا الإجراء أسهل في تطبيقه وأكثر نجاحاً مقارنة بسعر إعادة الخصم.

عمليات السوق المفتوحة: هي قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية والنقود المتداولة والتأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان²¹. ولعمليات السوق المفتوحة دور رئيسي في التمويل الحكومي حيث أنه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوق المالية تزداد النقود وبالتالي يزداد الإنفاق الحكومي.

ب/ الأدوات النوعية:

الإقناع الأدبي: هي الوسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطريقتين ودية غير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وهذه السياسة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل أكبر.

تخصيص الأموال: يقوم البنك المركزي من أجل خلق التوازن الاقتصادي وذلك من خلال فرض على البنوك التجارية بمنح البنوك حسب الأولويات والخطط المسطرة من طرف الدولة والسياسة الاقتصادية. تنظيم القروض الاستهلاكية: حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الموجهة للقروض الاستهلاكية حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة، وهي من أهم وسائل السياسة النقدية.

²¹ محمود نجيب، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 326.

المبحث الثالث: استهداف التضخم

لقد أدى فشل السياسة النقدية التقليدية في التحكم في معدل التضخم إلى بروز سياسة جديدة تكون إطار حديث لإدارة السياسة النقدية تعرف بسياسة استهداف التضخم وسندعرض في هذا المبحث مفهوم سياسة استهداف التضخم وشروط تطبيقها.

المطلب الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم

حسب MISHKIN فان سياسة استهداف التضخم تتضمن خمس مكونات أساسية تتمثل²²

-الإعلان عن معدل تضخم يتم استهدافه في الأجل المتوسط

-التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار له الأولوية ضمن أهداف السياسة النقدية وان الاهداف الاخرى مرتبطة به.

-استراتيجية ضمنية تحتوي على كافة المعلومات والمتغيرات بما في ذلك المجاميع النقدية وسعر الصرف والتي تستخدم في صياغة السياسة النقدية ووضع أدواتها.

-الزيادة في درجة شفافية السياسة النقدية وذلك من خلال التواصل مع الجمهور ومتعاملين الأسواق المالية حول خطط أهداف وقرارات صانعي السياسة النقدية.

-زيادة مساءلة البنك المركزي حول تحقيقه لمعدل التضخم المستهدف.

ويعرف على انه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وانما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاث خطوات:²³

الأولى تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف.

الثانية أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل.

²² Frederic S Mishkin inflation targeting: Anew framework for monetary policy?, **NBER WP series** 1997 pp 9.10

²³ توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار، على تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد التاسع العدد الثاني انساني. العراق 2011 ص65.

الثالثة تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح.

كما يعرف بأنه تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة على أن يتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية لتحقيق الهدف المعلن وفي وضع السياسات وتطبيقها وكذلك توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الأسواق.²⁴

المطلب الثاني: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم

من خلال ما سبق يظهر لنا أن سياسة استهداف التضخم يتطلب تطبيقها توفر عدة شروط تتمثل في شروط أولية وشروط منهجية.

الشروط الأولية:²⁵

*استقلالية البنك المركزي: استقلالية البنك المركزي في المفهوم القانوني هي حجم السلطات الممنوحة لإدارة السياسة النقدية وضمنيا تعني عدم تمويله لعجز الميزانية الحكومية وذلك من خلال عزله عن كافة الضغوط السياسية فيما يخص رفع معدلات النمو الاقتصادية بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل. أهم سبب في تزايد أهمية استقلالية البنك المركزي هو عدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار. لذا تجب ضرورة حرية البنك المركزي في تعديل أدوات السياسة النقدية لضمان الوصول إلى معدل التضخم المستهدف.

* وجود هدف وحيد للسياسة النقدية:

لاستقرار الاسعار الاولوية ضمن أهداف السياسة النقدية وذلك لتفادي تعارض باقي الأهداف مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل مثل استقرار سعر الصرف ومستوى التشغيل مع توضيح ذلك للجمهور لأجل الحفاظ على مصداقية السياسة النقدية.

²⁴ رجاء عزيز بندر. استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والبحث، ص2.

²⁵ بلعوز بن علي طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 بحوث اقتصادية عربية العدد 41 2008 ص46 و45

* وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

تمثل أدوات السياسة النقدية الأهداف الوسيطة ويمثل معدل التضخم الهدف النهائي حيث أن اختلال هذه العلاقة من أهم أسباب فشل استراتيجية استهداف المجاميع النقدية كنظام لإدارة السياسة النقدية. يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على توفير نماذج تنبؤ جيدة كما يجب أن تكون هناك أسواق مالية متطورة للاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية. إذا استوفت الدول الشروط العامة كاملة والشروط الأولية أو جزء منها يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم.

الشروط المنهجية²⁶

* اختيار مؤشر الأسعار: يوجد مؤشران لحساب معدل التضخم: مؤشر أسعار الاستهلاك والمكشم الضمني للناتج الداخلي الخام. حيث يعبر هذا الأخير أكثر عن التضخم المحلي. تعتمد أغلب البنوك المركزية المستهدفة للتضخم على مؤشر أسعار الاستهلاك، لأنه من جهة يعتبر أكثر مؤشر معروف لدى الجمهور، ومن جهة أخرى يحسب بصفة شهرية وهذا ما يسمح بمراقبته.

توفر أغلب البنوك المركزية في قاعدة بياناتها معدلات التضخم حيث أن صانعي السياسة يستخدمون معدل التضخم المحسوب اعتماداً على مؤشر أسعار الاستهلاك مع نزع بعض المركبات التي تتغير كثيراً في المدى القصير مثل أسعار بعض المواد الغذائية وأسعار الطاقة. وهذا لأن تغير هذه الأسعار يؤدي إلى عدم استقرار السياسة النقدية وبالتالي عدم الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه.

* مستوى الاستهداف: يكون مستوى الاستهداف عادة حوالي 2% كمعدل سنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك على شكل مجال مثل (1-3%) في نيوزيلندا. أو على شكل هدف نقطة بمجال مثل +1/2- في كندا والسويد، أو على شكل هدف نقطة دون مجال مثل 2% في المملكة المتحدة و2.5% في النرويج. أما من الجانب التطبيقي فلا يوجد فرق بين هذه الأشكال.

* مجال الاستهداف: بعض البنوك المركزية مثل بنك أستراليا وفنلندا اختارت استهداف التضخم على شكل معدل بينما معظم البنوك المركزية المستهدفة للتضخم مثل البنك الفدرالي لنيوزلندا وبنك كندا اختارت استهداف التضخم على شكل مجال. اختيار معدل هدف محدد أو على شكل نقطة يهدف إلى اتباع نظام استهداف تضخم محدد. ومن مساوئه صعوبة تحقيق المعدل المستهدف وبالتالي يؤدي إلى عدم ثقة الجمهور

²⁶ Svensson inflation targeting CEPS WP 2007. P3

في السياسة النقدية. و لتفادي هذا الإشكال تم اللجوء إلى مجال مستهدف وفي حالة الصدمات الاقتصادية تسمح هذه الاستراتيجية للسلطات النقدية ان تكون أكثر مرونة للتجاوب مع التذبذبات الاقتصادية.

*أفق الاستهداف: يقصد بأفق الاستهداف الوقت المستغرق للوصول الى تحقيق معدل التضخم المستهدف. فاختيار أفق قصير يخلق مشكلة صعوبة التحكم وتحقيق المعدل المستهدف. عندما تتغير السياسة النقدية في الأجل القصير يؤدي ذلك الى انخفاض المصدقية ويؤثر كذلك على الناتج. ففي هذه الحالة يصبح هذا الأخير متذبذبا وهذا ما يؤدي الى عدم استقرار اقتصادي. كما توجد مشكلة أخرى تتمثل في ان الافق الضيق يتطلب تغيير معدل التضخم المستهدف باستمرار وعلى فترات قصيرة وهذا يصعب من عملية تحقيق المعدل المستهدف ومنه صعوبة تحقيق هدف استقرار الأسعار.

هذه السلبيات المذكورة أعلاه تفسر اختيار معظم البنوك المركزية التي تستهدف التضخم لأفق يمتد لخمس سنوات في الغالب. حيث ان هذه المدة تغطي مدة تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد والتي تكون عادة في الدول المتقدمة ما بين 18 و36 شهرا.

الفصل الثالث

السياسة التقديية والتضخم في الجزائر

دراسة تحليلية 1990-2023

تمهيد:

إن الاختلافات الاقتصادية تكون عدم صلاحيتها بسبب آلية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية، وبالنظر إلى العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة والتي تثبتها معظم الدراسات السابقة، كان لابد من استخدام طريقة التكامل المشترك لتقدير العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، يتم عرض هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل علاقة السياسة النقدية بالتضخم:

المطلب الأول: الكتلة النقدية والتضخم

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري والتضخم:

المطلب الثالث: الإنفاق العام والتضخم:

المطلب الرابع: حجم القروض والتضخم

المطلب الخامس: نصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

أولت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسئول عن إصدار العملة (النقود)، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولاً عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية، وهو أيضا بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخرينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 63-144، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في وضع مؤسسات تعبر عن سيادتها واستقلالها.

والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح المسؤوليات البنك المركزي، ولكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليست تحت سلطته كبنك للبنوك، وهو ما أظهر خلا على مستوى تنظيم هذه المؤسسة، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة والتي كان من بينها الإصلاح النقدي لعام 1986، فيصدر القانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، ضف إلى ذلك القانون 88-01 الصادر 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 ومضمون قانون 1988 هو إذا إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، حيث دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية، و بصدر قانون 90-10 استعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتم إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، وإدخالها القانون تعديلات في هيكل بنك الجزائر.¹

يعرف قانون 9010- بنك الجزائر في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع للمحاسبة التجارية، ويسير بنك الجزائر جهازين هما:

¹- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. 2003، الجزائر، ص 196

المحافظ ونوابه:

يعين بمراسيم رئاسية لمدة 6 سنوات وكذلك نوابه لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في الحالتين: العجز الصحي المثبت بواسطة القانون - الخطأ الفادح وتمثل مهام المحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي مثل اتخاذ الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في المجالس والمؤسسات، كما يمكن أن تستشير الحكومة في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض. كما يقوم بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية الأجنبية، يوقع باسم بنك الجزائر.²

مجلس النقد والقرض

هذا المجلس يعتبر الهيئة التي جاء بها قانون 90-10، حيث يؤدي وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهذه الهيئة تتشكل من³:

-المحافظ رئيسا.

-نواب المحافظ كأعضاء.

-ثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

مركزية المخاطر:

أسس قانون 90-10 في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع المعلومات سميت مركز المخاطر، حيث تقوم هذه الهيئة بمراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل التي يحددها بنك الجزائر، تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خليو واحدة بالبنك المركزي، حيث يسمح هذا بتسيير أفضل لسياسة القرض.

²المادة 32، قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990.

³بودلال علي، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، مداخلة في الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية، 14-15

ديسمبر 2004، المركز جامعي جيغل، الجزائر ص8

مركزية عوارض الدفع:

أنشأ بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992، وينظم بطاقةية تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

جهاز مكافحة الشيكات بدون مؤونة:

وهذا الجهاز يعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

أما عن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 03-11 والأمر رقم 10-04

إن الأمرية 03-11 المؤرخة في 26 أوت 2003 تعتبر نصا تشريعيًا مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي جاء بها قانون 9010-، مع إدخال بعض التعديلات، ومن بين أسباب صدور هذه الأمرية⁴:

-كون البنك المركزي يتطلب استقلالية كشرط أساسي لحسن سيره كمؤسسة للإصدار النقدي.

-النقاش القائم حول مدى خضوع البنك المركزي لرقابة مجلس المحاسبة.

- عدم إمكانية صياغة قيام سياسة مالية ونقدية يقودها البنك بمعزل عن السلطة المالية.

- النزاعات بين الحكومة والمحافظ وأزمة الخليفة بنك والبنك التجاري والصناعي.⁵

ولتفادي بعض الغموض كان لابد من إدخال بعض التعديلات على قانون 90-10 من أجل تمثيل أوسع

للهيئات المذكورة فبصدور هذا الأمر تم إلغاء القانون 90-10، وهنا نذكر ما جاء في قرار هذا الأمر⁶:

-إلغاء المدة للمحافظ.

-الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد.

-توسيع مهام مجلس النقد والقروض.

⁴ عياشي قويدر اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية جامعة الشلف 2005، ص

5

⁵ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، ص 113

⁶ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة

الجزائر، الجزائر، 2006 ص 54

-إنشاء لجنة شراكة بين البنك المركزي.

-فصل إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة 62 على تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها.

-تدعيم استقلالية اللجنة البنكية وإضافة أمانة عامة إليها.

-تدعيم الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة.

-توفير أحسن حماية للبنوك وبنوك الادخار العام والعمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية ووضع منتجات مالية جذابة.

-إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بعد تطهيره ومباشرة، ووضع نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة بذلك.

-تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

- يمكن لبنك الجزائر الاستعانة بمختلف المؤسسات والإدارات المالية للحصول على الإحصائيات التي يراه مفيدة لعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر.⁷

بينما أهم التعديلات التي جاء بها قانون رقم 17 10- ، المتمم للأمر رقم 03-

11 المتعلق بالنقد والقرض ;

- تتم أحكام الأسر رقم 13- 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كما يلي:

- بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

⁷المادة 03، القانون 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010

-تنفذ هذه الآلية مرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن نفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة ويشك الجزائر، عن طريق التنظيم.⁸

IV- المرسوم التنفيذي 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي (الإصدار النقدي)، جاء بما يلي:

- تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالقرض والنقد. المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية والميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وذلك في أجل أقصاه 5 سنوات ابتداء من أول يناير 2018⁹

- يكلف بنك الجزائر بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة، طبقا للمادة الأولى أعلاه بضمان متابعة وتقييم تنفيذ التدابير والأعمال المنصوص عليها في البرنامج الملحق بهذا المرسوم.¹⁰

- يعتمد بنك الجزائر في إطار المهمة المسندة إليه بموجب المادة أعلاه، على لجنة تتكون من ممثليه ومن ممثلي وزارة المالية.¹¹

- تكلف هذه اللجنة بما يلي:¹²

- تقترح على وزير المالية وتعمل على اعتماد مستوى اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك.
- تضمن متابعة إنجاز التدابير والأعمال الواردة في البرنامج المرفق.

⁸ المادة 01، القانون 10-17 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 11 أكتوبر 2017

⁹ المادة 01 من المرسوم التنفيذي 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

¹⁰ المادة 02 من المرسوم التنفيذي 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

¹¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذي 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

¹² المادة 04 من المرسوم التنفيذي 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

○ تضمن رصد النتائج في مجال إعادة توازنات الخزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

- يتم إعلام اللجنة في أداء مهامها المحددة أعلاه كل ثلاثة أشهر من طرف وزير المالية، بالأعمال والتدابير المحققة والمتعلقة بإنجاز البرنامج المرفق.¹³

- ترسل اللجنة إلى محافظ بنك الجزائر، كشفا مفصلا يتضمن ما يلي:

- مدى تنفيذ التدابير والإصلاحات المحققة لإنجاز البرنامج المرفق.
- وضعية المعطيات المالية المتعلقة بخزينة الدولة والتوازنات الخارجية.
- مستوى اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي بالرجوع إلى الأهداف المخولة.¹⁴

- يرفع إلى رئيس الجمهورية تقرير، في كل سداسي من قبل محافظ البنك عن انجاز الالتزامات المالية والنقدية، والأعمال والتدابير كما هو منصوص عليها في البرنامج، وكذا أثرها.¹⁵

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت أدوات السياسة النقدية تحولا تدريجيا نحو الأدوات غير المباشرة، سواء تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي أو سياسة السوق المفتوحة. تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية¹⁶:

أ. سياسة معدل إعادة الخصم.

لم يمارس البنك المركزي الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقرض الأزمة، لا يكون لهذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة

¹³ المادة 05 من المرسوم التنفيذي 86-18 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

¹⁴ المادة 06 من المرسوم التنفيذي 86-18 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

¹⁵ المادة 07 من المرسوم التنفيذي 86-18 المتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي المؤرخ في 5 مارس. 2018

¹⁶ المادة 10، النظام 02-09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26 ماي 2009

الحقيقية لإعادة التمويل، والهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض.¹⁷

أ. السياسة السوق المفتوحة.

أنشئت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، وعرفت اهتماما بعد صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقروض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية و تفعيل نشاطها، لتصبح بعد ذلك اثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية و المستثمرين.

ولقد حددت المادة 76 من قانون 10-90 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من 06 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم او لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بأن لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 11-03.

نجد إن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا إنجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية والبنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري من طرف البنك المركزي المبادرة في اقتراح أنواع جديدة من القروض والادخار بشرط إخطار البنك المركزي¹⁸.

أ. الاحتياطي النقدي الإلزامي.

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية، بدأ استخدام هذه الأداة في

¹⁷ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية 2006، ص 195

¹⁸ النظام 1-13 المؤرخ في 26 أفريل 2013

أكتوبر 1994 بنسبة 3% من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5%.

أدرج قانون 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث أنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك إن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.¹⁹

بدأ تطبيقه في أواخر 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 بـ 5% ثم تم تخفيضها إلى 4% في فيفري 2001 ثم إلى 3% في ماي 2001، تم رفعه إلى 6.5% في شهر ديسمبر 2002 بعد إن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي في فائض السيولة المعروضة²⁰.

يبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

يتناول هذا المبحث تطور ظاهرة التضخم في الجزائر كما سنتطرق إلى تحليل أهم أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد الوطني الجزائري.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري منذ بداية عقد الثمانينات بأزمة جدية من ناحية الأداء والفعالية، حيث ان اغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس منذ ذلك الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية وبالتالي سنتطرق إلى أهم الأسباب الداخلية التي أدت إلى التضخم في الاقتصاد الجزائري:

1/ التوسع النقدي غير المراقب والحجز الميزانية:

ذكر berger pierre أن النقود للاقتصاد مثل الاكسجين للحياة تقوم بحرق البيئة الاقتصادية ، إذا وجدت بإفراط " و هذا يعني أن النقود قد تكون وسيلة ازدهار للاقتصاد لكن في بعض الأحيان تسبب في ظهور أزمات جد صعبة إذا وجدت بإفراط"، و على ضوء هذا قامت الجزائر في بداية السبعينات

¹⁹المادة 93، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

²⁰التطورات الاقتصادية والنقدية الجزائر سنة 2003، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2004، ص 25

باستخدام الوسائل الجبائية و الاقتراض أموال باهضة و توسع في الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب و عملية صعبة وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، وذلك من خلال قيام بالمشاريع والاستثمارات المسطرة و نتج عن هذا زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية ، السبب الذي دفع الأسعار نحو الارتفاع²¹.

2/ الزيادة في التكاليف الإنتاجية:

إن من أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الانتاجية خاصة في الحالات التي لا تكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية ، و هذا سيؤدي الى وصول المنتجات للمستهلك على شكل زيادات تراكمية و احتكارية على الأسعار بالإضافة الى ذلك يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور من بين أهم العناصر المتسببة في ارتفاع التكاليف في الاقتصاد الجزائري باعتبارها جزءا من مكونات الدخل الوطني و الطلب الكلي في المجتمع بحيث أن أية ارتفاع فيها سيؤدي الى زيادة الانفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة .

وتكون الزيادة في الاجور والمرتببات من خلال الزيادة الانتاجية الجهاز الاقتصادي التي تسمح بارتفاع الأرباح وبالتالي زيادة حصة الأجراء من توزيع الدخل الاضافية تبريرا لمطالبهم، بالإضافة الى وجود دوافع سياسية لهذه الزيادات مثل إجراء انتخابات معينة أو امتصاص الغضب الاجتماعي وقد ساهمت هذه الزيادات في الترددي المالي في أغلب المؤسسات العمومية.

3/ توسع الإنفاق الكلي في الجزائر:

تعتبر السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المتعددة من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الجزائري ، كما يحمل قطاع الإجراء الجزء الأكبر من المستهلكين للسلع و الخدمات التي تؤثر زيادة فيها على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد ، حيث أن التوسع في الاستهلاك الحكومي في الجزائر يتزايد من سنة الى أخرى ففي سنة 1988 بلغ قيمته 67.1 مليار دينار و في سنة 1999 بلغ 93.3 مليار دينار ، هذا يوضح الفرق في مدة 11 سنة و في حجم الاستهلاك 26.2 مليار دينار و بمتوسط معدل نمو سنوي لا يزيد عن 3% هذا بالنسبة للاستهلاك العام ، أما بالنسبة للاستهلاك الخاص بمتوسط معدل نمو السنوي 3.4% و منه نسبة الزيادة في الاستهلاك النهائي تعود إلى زيادة في الاستهلاك الخاص .

²¹ رؤى اقتصادية، مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة، جامعة الوادي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السابع،

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

1/ التضخم المستورد:

يعتبر من أهم أسباب التضخم في الجزائر إذ هو عبارة عن مصدر خارجي يعكس تطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، حيث أن هذين العاملين عرفا السياسات الاقتصادية الداخلية لتتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية و ما ساعد على ذلك طبيعة العادات الاستهلاكية و أنماط التنمية المتبعة.

2/ تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات :

دخل الاقتصاد الجزائري في بداية الثمانينات من القرن الماضي في برامج تنموية معتمدا بنسبة شبه كلية على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة و مستوى مردودية الضعيف في الإنتاج و النمو الديمغرافي القوي ، و هذا أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات معتمدا على المنتجات النفطية وما زاد من ضعف الاقتصاد الجزائري هو الهجرة التي حدثت في القطاع الفلاحي باتجاه الصناعة و تعويض هذا النقص باستيراد المتزايد للمواد الغذائية التي عرفت نمو سريع في أسعارها الدولية ، و هذا ما جعل حجم المديونية الخارجية الجزائرية يتراكم بسرعة الذي أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات و حصول اختلالات ، بالإضافة إلى ذلك في سنة 1986 خسرت الجزائر ما يفوق 45% من حصيلة إيراداتها من صادرات البترول سبب سقوط أسعار البترول وهذا جعل الميزان التجاري يتدهور أيضا ، و كل هذه أعباء المديونية كانت احد العوامل الرئيسية في انفجار الضغوط التضخمية .

3/ سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية:

سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية²². لذلك يعكس لنا إنتاجية الجهاز الاقتصادي المحلي بالمقارنة مع إنتاجية اقتصاد البلد الذي أصدر تلك العملة ونمط النمو في الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الداخلية للبلد الآخر وكذلك تكاليف الإنتاج المدفوعة بالعملة المحلية والقيمة بالعملة الأجنبية، إن تخفيض في سعر صرف العملة المحلية يؤثر على مستوى الأسعار الداخلية فهي عملية ترتبط بانخفاض النمو الاقتصادي ارتفاع تكاليف المعيشية وكذلك زيادة البطالة.

²² Philippe avoyo et autres ; « **finance appliquée** » paris dunod 1993 p 53.

في ظل الإصلاحات قررت السلطات النقدية تخفيض سعر صرف الدينار وارتفع من 5.9 دينار مقابل كل دولار أمريكي في منتصف سنة 1988، إلى 9 دنانير في منتصف 1990 واستمر هذا التخفيض ليصل إلى 22 دينار في أكتوبر 1991، ومع هذا فان فائض الطلب على النقد الأجنبي بدأ يتزايد من جديد وبقوة للأسباب التالية:²³

الصعوبات والتأخير في تعبئة القروض الخارجية.

الاختلالات الداخلية في الاقتصاد الكلي.

وصول خدمة الدين الخارجي على مستويات مرتفعة لم تكن متوقعة.

وقد كان لإجراءات تخفيض العملة انعكاسات كبيرة على أسعار المنتجات المستوردة والتي أدت إلى بروز التضخم بواسطة التكاليف.

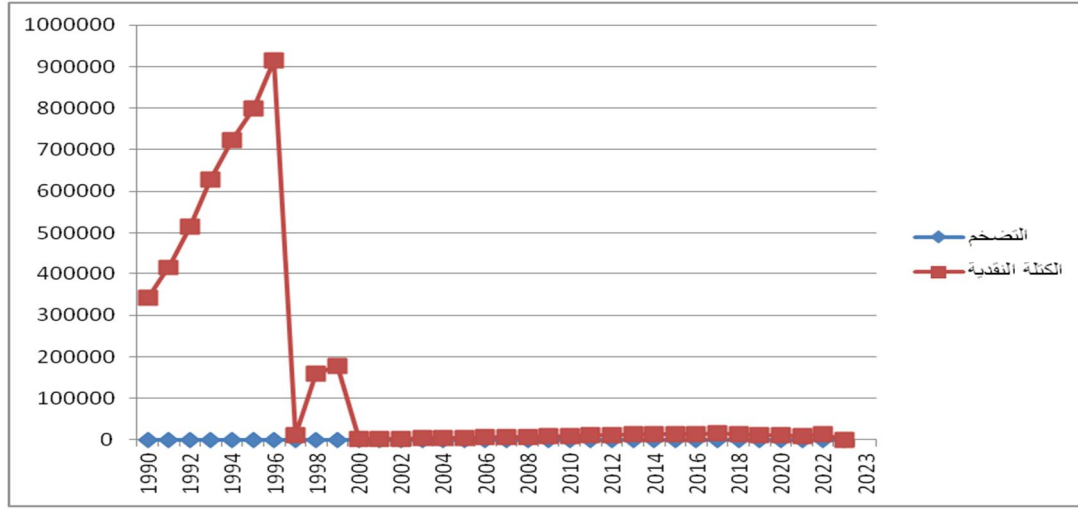
المبحث الثاني: تحليل علاقة السياسة النقدية بالتضخم:

يعتبر الهدف الأول للسياسة النقدية محاربة التضخم وما هو معروف من الناحية النظرية أن السياسة النقدية لها الأثر الكبير على معدل التضخم هذا ما سنحاول دراسته تطبيقيا على الجزائر. فالتضخم ظاهرة تشترك فيها عدة أسباب، منها ما يتعلق بالجانب النقدي، ونمط المجتمع الجزائري من خلال النمط الاستهلاكي، بالإضافة إلى التضخم المستورد.

²³ تومي صالح ، دكتوراه العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير "النمذجة القياسية لتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-1998. جامعة الجزائر 102. ص 586.

المطلب الأول: الكتلة النقدية والتضخم:

الشكل رقم (1-3): تطور الكتلة النقدية موازاة الى معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2023



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول

عرفت الكتلة النقدية خلال الفترة 1990 إلى 1998 نموا متسارعا من 343.005 مليار دينار الى 1592.461 انعكس ذلك على انخفاض معدل التضخم حيث انتقل من 16.70 الى 5 سنة 1998.

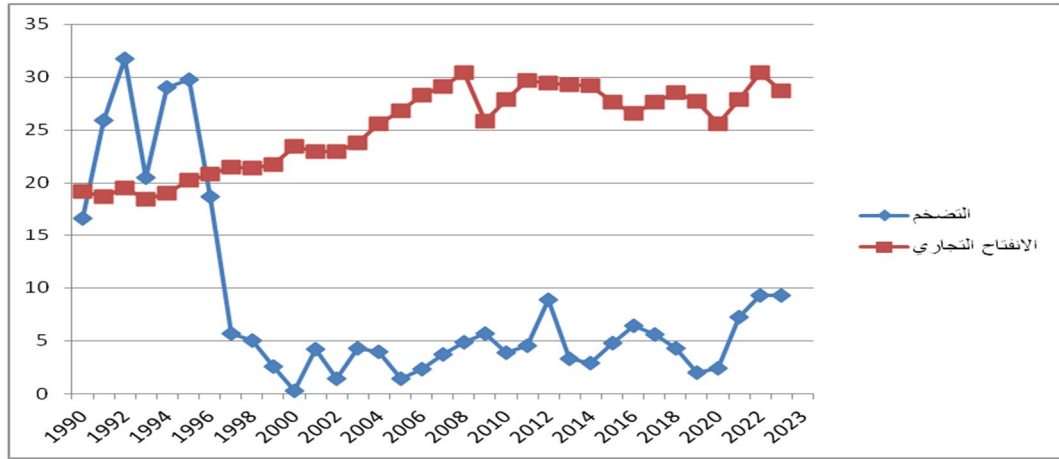
والسبب في ذلك التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية. وتم وضع سقف للتمويل بالعجز. ثم بلغ معدل التضخم أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 0.30 ليصل الى 4.20 سنة 2001 وهذا الارتفاع جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة أي نمو الكتلة النقدية جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض معدل التضخم إلى 1.40 سنة 2002 نتيجة انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية. كما شهدت سنتي 2003 و 2004 ارتفاعا بلغ 4.30 , 4.00. ليعود الانخفاض سنة 2005 بسبب انخفاض معدل نمو السيولة المصرفية، أما الفترة 2006 و 2009 شهدت معدل تضخم متزايد تدريجي بحيث يعود الى ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الانتاجية ثم انخفضت سنة 2010 الى 3.9 ثم عاودت الارتفاع الى ان وصلت 8.90 سنة 2012. وهذا يعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون ان يقابلها إنتاج حقيقي وذلك بسبب زيادة الأجور الذي قامت به الدولة سنة 2012. ثم عاود الانخفاض من جديد في سنة 2013 و 2014 بمعدل تضخم 3.30 و 2.90 على التوالي كل هذا يدل على المحاولات الجادة من قبل البنك المركزي على ضبط التضخم. أما سنة 2015 عرفت زيادة طفيفة لتواصل في الزيادة سنة 2016 ب 6.40 حيث سمحت السلطات النقدية

بمزيد من الانخفاض في قيمة الدينار. وحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر لا يمكن إرجاع حدة التضخم 2015 و2016 إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور حجم الكتلة النقدية، التضخم المستورد) وإنما تترجم هذه الوضعية إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، كما نلاحظ أنه من 2019 إلى 2023 رغم تذبذب معدل نمو الكتلة النقدية بين نمو وتراجع واصل التضخم الزحف ليصل إلى أعلى معدل له في 2022 و2023.

نلاحظ أن الكتلة النقدية تؤثر بشكل إيجابي على معدلات التضخم في الأجل الطويل بحيث كل زيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري والتضخم:

الشكل رقم (2-3): تطور الانفتاح التجاري موازاة إلى معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2023



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول

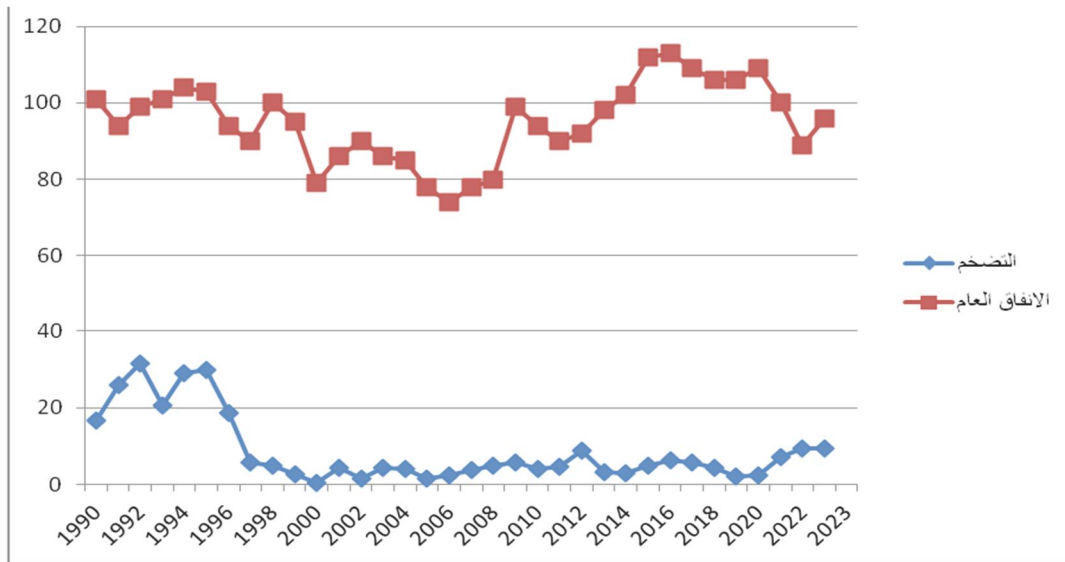
بالنسبة للانفتاح التجاري فقد سجل ارتفاع خلال الفترة 1990-1994 ثم بدأ في الارتفاع من 1993 إلى 1997 وذلك بسبب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الصادر عن قانون النقد والقرض لصندوق النقد الدولي. وقد استمرت نسبة الانفتاح التجاري في الارتفاع خلال الفترة من 1995 إلى غاية 1999 نتيجة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي و استمرت النسبة في الارتفاع خلال الفترة 2000-2004 و الفترة 2005-2009 بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بالإضافة إلى زيادة الواردات نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة خلال هذه الفترة وقد تراجعت نسبة الانفتاح التجاري خلال الفترة 2010 إلى 2016 و يعود ذلك إلى استمرار بؤادر الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى التدهور الكبير الذي شهدته أسعار النفط بداية من

منتصف 2014 ثم عادت النسبة في الارتفاع من 2016 إلى 2022 و ذلك نتيجة تحرير السياسات التجارية و تخفيض الحواجز الجمركية مما ساعد في تسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود، توقيع الجزائر للعديد من الاتفاقيات التجارية، تنويع الاقتصاد وكذلك الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى جذب الاستثمارات الاجنبية و التطورات التكنولوجية التي تسهل التجارة الدولية وزيادة انفتاح الأسواق. ثم من 2022 الى 2023 شهد الانفتاح التجاري انخفاضا وذلك راجع الى اتخاذ الحكومة الجزائرية إجراءات للحد من الواردات بهدف حماية الصناعات المحلية وتقليل العجز التجاري. كذلك تقلبات أسعار النفط كون الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط فإن أي انخفاض في أسعار النفط العالمية يمكن أن يؤثر سلبا على حجم الصادرات والإيرادات.

نلاحظ أن الانفتاح التجاري في الجزائر له تأثيرات مزدوجة على التضخم حيث يمكن أن يساهم في خفض التضخم من خلال زيادة المنافسة وتوفير السلع بأسعار أقل. او يزيد من التضخم من خلال نقل ارتفاع الأسعار العالمية إلى السوق المحلي. والتعامل مع هذه التأثيرات يتطلب سياسات اقتصادية ونقدية فعالة وقدرة على التكيف مع الظروف العالمية.

المطلب الثالث: الإنفاق العام والتضخم:

الشكل رقم (3-3): تطور الإنفاق العام موازاة الى معدل التضخم في الفترة 1990-2023



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام حيث كانت نسبته سنة 1990 100.00 ثم تناقص الى 94.00 وقد يعود هذا الى الازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأوضاع الامنية في سنوات التسعينات وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

-الفترة من **2000-2016** شهدت تطور كبير وملحوظ في الإنفاق العام مقارنة بالمرحلة السابقة، فقد عرف نمو نمو معدل الإنفاق العام قفزة كبيرة بنسبة 79.00 عام 2000 الى 113.00 عام 2016 وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية السنوات الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام قصد الخروج من التبعات والازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

-الفترة **2016-2023** نلاحظ تناقص في معدل الإنفاق العام من 113.00 الى 96.00 وهذا راجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وهي:

*2016 انخفاض حاد في أسعار النفط بعد فترة طويلة من الانخفاض منذ منتصف 2014 مما أثر على إيرادات الدولة.

*2017-2018. جهود حكومية لتطبيق إصلاحات مالية وضبط الانفاق

*2019. احتجاجات شعبية اي الحراك التي أثرت على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

*2020-2021. تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي مما زاد من الضغوط المالية.

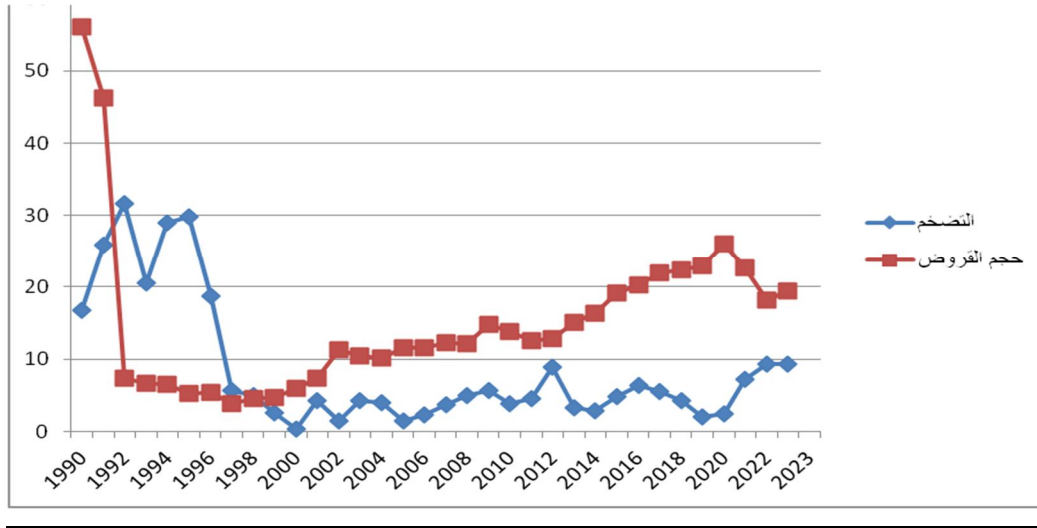
*2022-2023. محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة النمو مع تقلبات في أسعار النفط.

هذه العوامل كلها ساهمت في خفض معدل الإنفاق العام في الجزائر من 2016 إلى 2023.

اذن زيادة الإنفاق العام يعني زيادة الحكومة للإنفاق على المشاريع والخدمات الاجتماعية وبالتالي زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. وإذا لم يتوافر عرض كاف من السلع والخدمات لتلبية هذا الطلب المتزايد ترتفع الأسعار مما يؤدي الى زيادة التضخم كذلك زيادة الإنفاق الحكومي غالبا ما يعني زيادة الدخل للأفراد والشركات المرتبطة بالمشاريع الحكومية مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك والطلب على السلع والخدمات العكس صحيح. اذن وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والتضخم.

المطلب الرابع: حجم القروض والتضخم:

الشكل رقم (3-4): تطور حجم القروض موازاة الى معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2023



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول

شهدت الفترة من 1990 إلى 1998 انخفاض في حجم القروض من 56.10 إلى 4.60 وذلك لعدة أسباب من أهمها: الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع ارتفاع معدلات التضخم بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية بحيث أثرت على القدرة المالية للمؤسسات والأفراد وأدت إلى تقليل الطلب على القروض.

- الإصلاحات الهيكلية في عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتضمنت هذه الإصلاحات إجراءات تقشفية مما أثر على النظام المالي والبنك وقلل من قدرة البنوك على تقديم القروض - الاضطرابات السياسية والأمنية أي العشرية السوداء في فترة التسعينات حيث أدت إلى تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين مما انعكس على حجم القروض.

الفترة من 2000 إلى 2020 شهدت ارتفاع في حجم القروض من 6.00 إلى 26.10 بسبب الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الحكومة لتحسين الخدمات المالية وتسهيل إجراءات الحصول على القروض. تنفيذ الحكومة سياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص مما شمل تقديم تسهيلات وقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك زيادة أسعار النفط التي أدت إلى توفير موارد مالية أكبر للدولة وبالتالي السماح للبنوك بزيادة حجم القروض

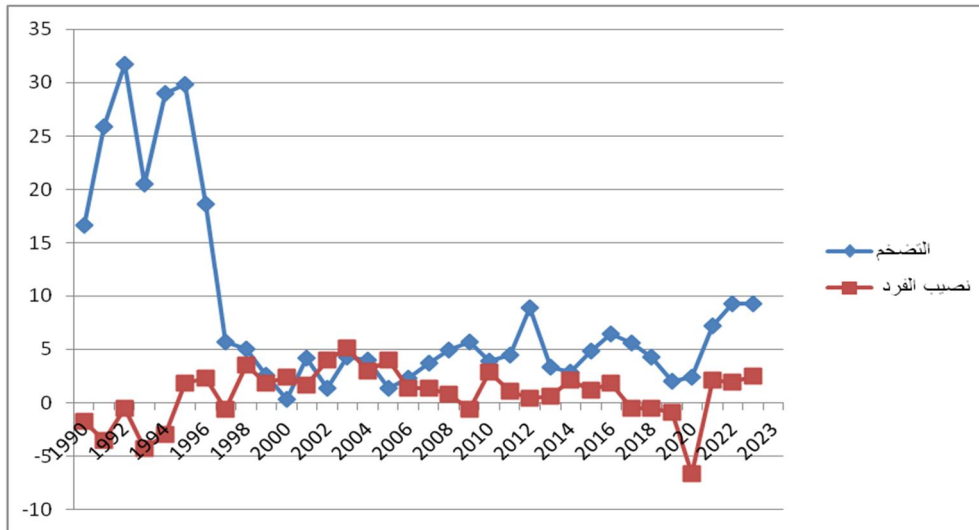
-التوسع العمراني اي زيادة الطلب على السكان ودفع الأفراد والشركات للاقتراض لتمويل مشاريع البناء والتطوير العقاري.

-الفترة 2020 إلى 2023 شهدت انخفاض في معدل حجم القروض من 22.70 الى 18.20 وذلك بسبب جائحة كورونا 2019 مما أدى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي. تراجع العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب القيود الصحية والاقتصادية. انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع الموارد المالية. ثم ارتفاع طفيف سنة 2023 بنسبة 19.50.

-من الجدول نلاحظ عند ارتفاع معدل حجم القروض يكون معدل التضخم في انخفاض والعكس صحيح. فالعلاقة بين حجم القروض ومعدل التضخم في الجزائر تعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والنقدية. ففي الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد استقرارا ونمو مع تضخم معتدل يكون هناك عادة زيادة في حجم القروض. أما في الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد تضخما مرتفعا أو أزمات اقتصادية فإن حجم القروض يميل إلى الانخفاض بسبب ارتفاع في أسعار الفائدة وزيادة الحذر من البنوك والمستثمرين.

المطلب الخامس: نصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم:

الشكل رقم (3-5): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2023



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول

-عندما يكون التضخم مرتفعا يقلل ذلك من القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

-التضخم المنخفض والمستقر يساعد على الحفاظ على القوة الشرائية مما يعزز من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

السياسات الاقتصادية الحكومية التي تساهم في السيطرة على التضخم وتدعم النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

العلاقة بين معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل التضخم في الجزائر تتسم بالتعقيد وتتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية بشكل عام.

التضخم المرتفع يرتبط بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي. بينما التضخم المعتدل والمستقر يرتبط بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي خاصة في ظل نمو اقتصادي مدعوم بسياسات حكومية فعالة وتحسن في إيرادات النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعد هذه الدراسة محاولة لتناول السياسة النقدية وعلاقتها بالتضخم في الاقتصاد الجزائري، والهدف هو الإجابة على الإشكالية المتعلقة بقدرة السياسة النقدية المتبعة في الجزائر على معالجة مشكلة التضخم.

فالتطورات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم ودعم النمو الاقتصادي، وكذلك التوازن النقدي عرف نوع من الاستقرار باستثناء بعض السنوات ويرجع ذلك لتسير الجيد للكتلة النقدية أما التوازن الداخلي عرف عجز في السنوات الأخير من الدراسة بسبب الاعتماد الكبير على صندوق ضبط الموارد في تغطية النفقات العمومية على الرغم من تحسن الإيرادات الجباية لكن زيادة التي عرفتها النفقات كانت أكبر من زيادة الإيرادات، وفي حقيقة الأمر أن كل من الإيرادات و النفقات على الرغم من ارتباطهما بالكتلة النقدية فإن الارتباط الكبير يكون الارتباط كبير مع أسعار البترول وهو ما يجعل التوازن الداخلي مرهون بأسعار البترول، .

بناءً على ذلك، يتعين على الجزائر العمل على تفعيل السياسة النقدية في اقتصاداتها، مع العلم أن الهدف النهائي يبقى تحقيق استقرار الأسعار. ولهذا السبب، تبنت البنوك المركزية تقنية جديدة تعرف ب سياسة استهداف التضخم للتحكم في المستوى العام للأسعار.

نتائج الدراسة:

تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر يمكن أن يقدم رؤى مهمة حول التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد وكيفية التعامل معها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة متغيرات مثل الإنفاق العام والانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي وحجم القروض والكتلة النقدية. يمكن استنتاج النتائج التالية:

*الانفاق العام :زيادة الانفاق العام غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مما يزيد من الضغوط التضخمية في الجزائر. الإنفاق الكبير على البرامج الاجتماعية والبنية التحتية يمكن أن يكون له آثار تضخمية إذا لم يتم تمويله بشكل مستدام.

*الانفتاح التجاري : الانفتاح على التجارة الخارجية يمكن ان يخفف من التضخم عن طريق زيادة المنافسة وتحسين الكفاءة الإنتاجية. لكن في حالة الجزائر يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات الى تضخم مستورد إذا ارتفعت أسعار السلع المستوردة.

الخاتمة العامة

* نصيب الفرد من الناتج المحلي : مع تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي. يزداد الإنفاق الاستهلاكي مما يمكن ان يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة التضخم خاصة إذا لم يواكب العرض هذا الارتفاع في الطلب.

* حجم القروض : زيادة حجم القروض تؤدي إلى زيادة السيولة في الاقتصاد مما يمكن ان يعزز الطلب الكلي و يساهم في ارتفاع التضخم. ادارة حجم القروض بشكل مناسب يعتبر ضروريا للحد من التضخم.

* الكتلة النقدية : الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية بدون نمو اقتصادي متناسب تؤدي الى تضخم نقدي في الجزائر. التحكم في نمو الكتلة النقدية يعتبر أمرا حاسما لضمان استقرار الأسعار.

بناء على هذه النتائج يمكن للحكومة الجزائرية تبني سياسات اقتصادية تهدف الى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، ادارة الإنفاق العام بفعالية، تعزيز الانفتاح التجاري بشكل مستدام، وضبط حجم القروض والكتلة النقدية، هي خطوات ضرورية للتعامل مع التضخم وضمان نمو اقتصادي مستدام.

كذلك من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي كانت على شكل تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة:

تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل.

تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر لذا تجد هناك عدة أنواع له بالجزائر من بينها التضخم النقدي،

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية في الجزائر نستخلص أن التضخم في الجزائر قد يعود أيضا لأسباب هيكلية أيضا، وهذا ما يؤكد على صحة هذه الفرضية في الجزائر. وبالتالي نستنتج أن هناك تأثير لسعر الفائدة على معدلات التضخم بنسب مختلفة، وبالتالي يمكن القول أن هناك تأثير نسبي للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر. من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي كانت على شكل تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة:

تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل.

الخلاصة العامة

تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر لذا تجد هناك عدة أنواع له بالجزائر من بينها التضخم

النقدي،

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن تستخلص الاقتراحات التالية:

- لا بد أن تنحصر أهداف السياسة النقدية في الجزائر حول استهداف معدلات تضخم مقبولة.
- ضرورة اتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تقوم على الصرامة.
- ضرورة إعطاء أهمية للدراسة القياسية والتنبؤات.
- أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية بالجزائر هو استقرار الأسعار باعتبار ان تحقيق الاهداف الأخرى غير مضمون النتائج.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): أثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5.00	5.70	18.70	29.80	29.00	20.50	31.70	25.90	16.70	IMF
1592461	1081518	915058	799562	723514	627427	515902	415270	343005	M2
4.60	3.90	5.40	5.20	6.50	6.60	7.30	46.30	56.10	CPPIB
3.50	-0.60	2.30	1.80	-3.00	-4.30	-0.50	-3.50	-1.70	PPIB
21.40	21.50	20.80	20.30	19.00	18.50	19.50	18.70	19.20	OPEN
100.00	90.00	94.00	103.00	104.00	101.00	99.00	94.00	101.00	G
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
3.70	2.30	1.40	4.00	4.30	1.40	4.20	0.30	2.60	IMF
5994.6	4933.7	4070.4	3644.3	3299.5	2901.5	2473.5	2002.5	1789350	M2
12.30	11.50	11.50	10.20	10.40	11.30	7.40	6.00		CPPIB
1.40	1.40	4.00	3.00	5.10	4.00	1.60	2.40	1.80	PPIB
29.10	28.30	26.80	25.60	23.80	23.00	23.00	23.50	21.70	OPEN
78.00	74.00	78.00	85.00	86.00	90.00	86.00	79.00	95.00	G
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
6.40	4.80	2.90	3.30	8.90	4.50	3.90	5.70	4.90	IMF
13816.3	13704.5	13686.7	11941.5	11013.3	9929.2	8280.7	7173.1	6955.9	M2
20.30	19.20	16.40	15.10	12.90	12.60	13.80	14.80	12.10	CPPIB
1.80	1.20	2.10	0.60	0.40	1.10	2.90	-0.60	0.80	PPIB
26.60	27.60	29.20	29.30	29.40	29.70	27.90	25.80	30.40	OPEN
113.00	112.00	102.00	98.00	92.00	90.00	94.00	99.00	80.00	G
		2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
		9.30	9.30	7.20	2.40	2.00	4.30	5.60	IMF
		13456.2	10256.5	11552.96	12563.2	14973.2	16636.7	14974.6	M2
		19.50	18.20	22.70	26.10	22.90	22.40	21.90	CPPIB

قائمة الملاحق

		2.50	1.90	2.10	-6.60	-0.90	-0.50	-0.50	PPIB
		28.70	30.40	27.90	25.60	27.70	28.50	27.60	OPEN
		96.00	89.00	100.00	109.00	106.00	106.00	109.00	G

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الجزائري

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية العقود والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع السنوية، الإسكندرية، 2011.
2. احمد فريد مصطفى، سهم محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
3. اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
4. اسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
5. انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار البداية، عمان، 2009.
6. باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقدين دار المريخ للنشر، الماضي، 1987.
7. باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقدين، دار المريخ للنشر، الماضي، 1987.
8. توماس ماليم. ميسسه نوسينوي، وويرثر البيير. ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، فراشه 2002.
9. جميل الجنابي و يسع ارسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية دار وائل للنشر عمان 2009.
10. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان.
11. رشاد العصار و رياض الحلبي، النقود و البنوك، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2000.
12. الروجي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984.
13. زعيم رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحاتها لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
14. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

قائمة المصادر والمراجع

15. سعيد سامي الحلاق ، النقود و البنوك المركزية ، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2016 .
16. سعيد سامي الخلاف. النقود و البنوك المركزية. عمان دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع 2016.
17. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
18. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر.
19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2013.
20. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت-رأس النبع- شارع محمد الحوت، 2012 .
21. لبكري أنس، صافي وليد، البنوك بين النظرية والتطبيقية ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 .
22. محمد عبد المنعم/ أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
23. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002.
24. محمود نجيب، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
25. هناء المجدي الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
26. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب.
27. وليد بشيشي وسليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، الإمارات – لبنان، 2017.

مذكرات جامعية:

1. أحمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية) 1990-2003 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003-2006 .
2. بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006 .

3. بلعزوز بن علي طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 بحوث اقتصادية عربية العدد 41 2008.
4. تومي صالح، دكتوراه العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1998-2000. جامعة الجزائر.
5. ريان سعدي، أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2018/2019.
6. علالو عبد الصمد و بوملاح أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية دراسة تجربة التيسير الكمي وأسعار الفائدة السالبة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ألكلي محند أولحاج-البويرة، 2017-2018.

المجلات:

1. توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار، على تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد التاسع العدد الثاني انساني. العراق 2011.
2. حر فاطمة الزهرة. ضيف فضيل البشير، أثر السياسة النقدية على التضخم بالجزائر (1995-2022)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.
3. حليبي وهيبة وطالب دليلة وعدة فاروق، "دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2019"، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات.
4. دين مختارية، تأثير الادوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في اطار سياسة استهداف التضخم بالجزائر (1990-2021)، المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية.
5. رؤى اقتصادية، مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة، جامعة الوادي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السابع، 2014.
6. صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، العدد 2، 2016.
7. صوفان العيد و بولحية الطيب، فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي (البنك الفدرالي نموذجا)، مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة جيجل -الجزائر، العدد الأول، تاريخ استلام 25-10-2018، تاريخ قبول النشر 31/10/2018.
8. مباركة ساسي ومدني بن شهرة وآسية شرفي، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مركز الجامعي نور البشير البيض، المجلد 6، العدد، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

9. يوسفى رقية وداد، بونوة سكينه. سياسة استهداف التضخم فى الجزائر (2001-2021)، المجله الجزائرية للاقتصاد والاداره المجلد 16 (02) 2022.

المراسيم:

1. المادة 01، القانون 10-17 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ فى 11 أكتوبر 2017
2. المادة 02 الى 10 من القانون 86-12 المؤرخ 11/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض الجريده الرسميه، العدد 34، الصادر 19/08/1986.
3. المادة 03، القانون 04-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ فى 26 أوت 2010
4. المادة 93، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ فى 14 أبريل 1990.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Davide Laidler traduit par Monique Fitau, « la demande de monnaie, théories et vérifications empiriques » ; collection finance, Paris, Montréal : Dunod, 1974.
2. Frederic S Mishkin inflation targeting: A new framework for monetary policy?, NBER WP series 1997 .
3. Helmut Frisch, theories of inflation Cambridge surveys of economic literature.
4. Iméne Laouarari , Mustapha Abderrahim , Inflation Dynamics and Determinants in Algéria: An Empirical Investigation, Washington DC: World Bank Group.
5. Jeanne Baillargeon « économie globale une approche multidisciplinaire » déclare édition inc , Montréal Canada , deuxième édition 1999 .
6. Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, Dunod, Paris, 2003.
7. Michael Rockinger , méso-économie , ellipses édition marketing , Paris , 2000.
8. Philippe Avoyo et autres ; « finance appliquée » Paris Dunod 1993 .
9. Sharaf Nasira. Rosho Abdel Qader, L'impact de la politique monétaire sur l'inflation en Algérie-une étude classique sur la période 1990-2021, Journal économique de l'Afrique du Nord.
10. Sofiane Khadir et Ali Masaoudi, Politique monétaire et politique de ciblage de l'inflation-une étude économétrique du cas de l'Algérie pour la période 1990-2020, Revue Internationale d'Economie et de stratégies d'entreprise.
11. Svensson inflation targeting CEPS WP 2007.
12. Sylvie Slatkin, théorie et politiques monétaires, Armand Colin Paris, 1995.